سلطنة عمان
مجلس التعليم

ندوة التعليم في سلطنة عمان
الطريق إلى المستقبل

التقرير الختامي للندوة الوطنية

التعليم في سلطنة عمان

الطريق إلى المستقبل

٢٠-٢٢ ذو الحجة ١٤٣٥ هـ

١٤-١٦ أكتوبر ٢٠١٤م

ندوة
التعليم
في سلطنة عمان
الطريق إلى المستقبل

المحتويات

م	المحتوى	الصفحة
١	المقدمة	٦
٢	برنامج حفل الافتتاح	١٠
٣	برنامج الجلسات	١٢
٤	كلمة مجلس التعليم	٢٠
٥	كلمة اللجنة المنظمة	٢٤
٦	البيان الختامي	٢٨
٧	الأفكار و المقترحات المستخلصة من الندوة	٣٢
	١. مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عمان ٢٠٤٠	٣٤
	٢. دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم	٤٨
	٣. فلسفة التعليم وقانونا التعليم المدرسي والعالي	٦٢
	٤. التعليم والتدريب والتشغيل: التخطيط وآفاق المستقبل	٧٠
	٥. المعايير المهنية	٧٤
	٦. النظام الوطني لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عمان	٧٨
	٧. مؤشرات الأداء لمؤسسات التعليم العالي الخاصة	٨٢
	٨. مشاريع تجويد التعليم المدرسي	٨٦
٨	ملخص التقرير الإعلامي	١٠٢
٩	الخاتمة	١١٢
١٠	اللجان المنظمة للندوة	١١٤
١١	صور من فعاليات الندوة	١١٨

المقدمة

يتضمن هذا الكتيب التقرير الختامي لندوة "التعليم في سلطنة عمان: الطريق إلى المستقبل" التي عقدت في رحاب فندق قصر البستان بمسقط في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ ذي الحجة ١٤٣٥هـ ، الموافق ١٤ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠١٤م. وقد جاءت الندوة استجابة للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم –حفظه الله ورعاه– بضرورة مراجعة سياسات التعليم وخططه وتطويرها بما يتواءم مع متطلبات المجتمع وسوق العمل، و مواكبة لما يشهده العصر الحاضر من تحولات في جميع مناحي الحياة، باعتبار التعليم منطلقاً أساسياً لإعداد الموارد البشرية المؤهلة وتنمية قدراتها؛ لتتمكن من قيادة التنمية الشاملة والوفاء بمتطلباتها.

انطلقت الندوة من مبدأ توسيع المشاركة المجتمعية في مساعي التطوير التي يقوم بها مجلس التعليم، من خلال إطلاع العاملين في مؤسسات التعليم المختلفة والمعنيين به على الدراسات والمشاريع التي أنجزها المجلس في إطار مراجعة المنظومة التربوية في السلطنة وتطويرها، لتبادل الخبرات والمعارف مع طيف واسع من المهتمين بالتعليم والخبراء وصناع القرار، بناء على أن التعليم مسؤولية الجميع، ولابد أن تتضافر الجهود من أجل الرقي به لتحقيق مستقبل مشرق لعمان وأهلها.

يحتوي التقرير على أهداف الندوة ومحاورها والمؤسسات والهيئات المشاركة فيها، ويتضمن فعالياتها وأنشطتها، ويشمل ملخصات الأوراق الأربع والعشرين التي قدمت فيها موزعة على محاور الندوة الأساسية، وقد تلا ملخص كل ورقة أهم الأفكار والمقترحات التي استخلصت من النقاشات التي جرت حولها، تحقيقًا للغاية الرئيسية للندوة، وإثباتًا لدور المجتمع في المشاركة في تقديم الرؤى والتصورات والأفكار في قضايا التعليم المتنوعة.

لقد كانت الاستفسارات والآراء التي قدمها الحاضرون في جلسات الندوة، وتلك التي وردت من المتابعين للندوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، محط اهتمام اللجنة العلمية؛ حيث عملت على جمعها وتصنيفها ثم مراجعتها وتدقيقها، لتأخذ طريقها إلى اللجان والفرق التي أعدت المشاريع و المبادرات المعروضة في الندوة للنظر فيها، واتخاذ المناسب بشأنها.

آملين أن يجد القارئ الكريم في هذا التقرير مرجعًا وافيًا لفعاليات الندوة ومضامينها، ويقدم له صورة أمينة لما جرى فيها من تفاعل بناء ونقاش هادف، أبرز محورية قضايا التعليم، ودلل على أهمية تطوير المنظومة التربوية، وضرورة إشراك المجتمع بأطيافه وقطاعاته المختلفة في رسم سياسات التعليم ومراجعة خططه وبرامجه.

والله الموفق.

أهداف الندوة

- عرض المشاريع التي أعدها مجلس التعليم بهدف تطوير منظومة التعليم في سلطنة عُمان.
- توسيع المشاركة المجتمعية لإثراء المشاريع المقدمة.
- عرض وبلورة خارطة طريق لمستقبل التعليم في سلطنة عُمان.

محاور الندوة

- فلسفة التعليم في سلطنة عُمان.
- دراسة واقع التعليم في سلطنة عُمان وتقويمه.
- الإطار التشريعي لمنظومة التعليم في سلطنة عُمان.
- التخطيط الاستراتيجي للتعليم في سلطنة عُمان ٢٠٤٠.
- التخطيط وآفاقه المستقبلية على التعليم والتدريب والتشغيل.

المؤسسات المشاركة

- مجلس التعليم
- وزارة التعليم العالي
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة القوى العاملة
- وزارة الصحة
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط
- جامعة السلطان قابوس
- الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي

برنامج حفل الافتتاح

الوقت	اليوم الأول - الثلاثاء ١٤/١٠/٢٠١٤ م قاعة عُمان
٩:٠٠-٩:٠٥	القرآن الكريم
٩:٠٥ – ٩:١٥	كلمة مجلس التعليم
٩:١٥-٩:٢٥	عرض فيلم "آفاق التعليم في السلطنة"
٩:٢٥-٩:٣٥	عرض مرئي لملخصات المشاريع والمبادرات المقدمة في الندوة
٩:٤٠-١١:٠٥	الجلسة العامة الأولى

برنامج الجلسات

في سلطنة عمان
برنامج جلسات
ندوة التعليم في سلطنة عمان
ندوة التعليم في سلطنة عمان

اليوم الأول (الثلاثاء) : ٢٠ ذو الحجة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٤ أكتوبر ٢٠١٤م

التوقيت	الجلسات العامة	المتحدث
٩,٤٠ – ١٠,٠٠	مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان ٢٠٤٠	سعادة/ د. عبدالله بن محمد الصارمي
١٠,٠٠ – ١٠,٢٠	مشروع إعادة هيكلة منظومة التعليم	د. عامر بن عوض الرواس
١٠,٢٥ – ١١,٠٥	**مناقشة**	
١١,٠٥ – ١١,٣٠	**استراحة**	

التوقيت	الجلسات المتزامنة (تعقد في التوقيت نفسه)	المتحدث
١١,٣٠–١١,٥٠	دراسة إعادة هيكلة نظام التعليم العالي	د. سالم بن سعيد التوبي
١١,٥٠–١٢,١٠	استراتيجية إدارة التعليم	أ. د. صالحة عبدالله عيسان
١٢,١٠–١٢,٥٠	**مناقشة**	
١١,٣٠–١١,٥٠	دراسة الطاقة الإستيعابية لمؤسسات التعليم العالي	د. أحمد بن محمد الهنائي
١١,٥٠–١٢,١٠	استراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل	د. سناء بنت سبيل البلوشية
١٢,١٠–١٢,٥٠	**مناقشة**	
١١,٣٠–١١,٥٠	دراسة أنظمة إدارة جودة التعليم	د. يونس بن خلفان الأخزمي
١١,٥٠–١٢,١٠	استراتيجية بناء الجودة في التعليم	د. سالم بن رضا رضوي
١٢,١٠–١٢,٥٠	**مناقشة**	
١٢,٥٠–١,٥٠	**الغداء**	

	رئيس الجلسة	المقرر	القاعة
	سعادة الشيخ/ د. علي بن طالب الهنائي	د. محسن بن ناصر السالمي	قاعة عُمان
	مناقشة		
	استراحة		
	رئيس الجلسة	**المقرر**	**القاعة**
	د. أحمد بن محمد القاسمي	د. محمد بن خميس الفارسي	قاعة عُمان
	مناقشة		
	سعادة /حبيب بن محمد الريامي	د. محمد بن طالب الكيومي	قاعة مجان
	مناقشة		
	سعادة/ د. عصام بن علي الرواس	د. محمد بن سيف البوسعيدي	قاعة قنتب
	مناقشة		
	الغداء		

اليوم الثاني (الأربعاء) : ٢١ ذو الحجة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٥ أكتوبر ٢٠١٤م

التوقيت	الجلسات العامة	المتحدث
٩,٠٠-٩,٢٠	مشروع وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان	سعادة / د. حمود بن خلفان الحارثي
٩,٢٠-٩,٤٠	مشروع قانون التعليم المدرسي	د. بدر بن حمود الخروصي
٩,٤٠-١٠,٠٠	مشروع قانون التعليم العالي	د. سيف بن أحمد الرواحي
١٠,٠٠-١٠,٤٠	**مناقشة**	
١٠,٤٠-١١,١٠	**استراحة**	

التوقيت	الجلسات المتزامنة (تعقد في التوقيت نفسه)	المتحدث
١١,١٠-١١,٣٠	دراسة إعادة هيكلة التعليم العام	د. خميس بن سعود التوبي
١١,٣٠-١١,٥٠	استراتيجية البحث العلمي والتطوير	أ. د. صالحة عبدالله عيسان
١١,٥٠ — ١٢,٣٠	**مناقشة**	
١١,١٠-١١,٣٠	دراسة تنويع التعليم العالي ومواءمته مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل	د. عبدالحكيم بن هلال الإسماعيلي
١١,٣٠-١١,٥٠	استراتيجية تمويل التعليم	د. هناء بنت محمد أمين
١١,٥٠ — ١٢,٣٠	**مناقشة**	
١١,١٠-١١,٣٠	النظام الوطني لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عُمان: تطويره وتنفيذه	د. سالم بن رضا رضوي
١١,٣٠-١١,٥٠	مشروع مؤشرات الأداء لمؤسسات التعليم العالي الخاصة	الفاضلة/ جوخة بنت عبدالله الشكيلية
١١,٥٠ — ١٢,٣٠	**مناقشة**	
١٢,٣٠-١,٣٠	**الغداء**	

	رئيس الجلسة	المقرر	القاعة
	سعادة الشيخ/ علي بن ناصر المحروقي	د. عبدالله بن مسلم الهاشمي	قاعة عُمان
	مناقشة		
	استراحة		
	رئيس الجلسة	**المقرر**	**القاعة**
	د. عبدالله بن خميس الكندي	د. سليمان بن سيف الغتامي	قاعة مجان
	مناقشة		
	الفاضل/ هلال بن حمد الحسني	الفاضلة/ منى بنت حبراس السليمية	قاعة عُمان
	مناقشة		
	أ. د. أحمد بن خلفان الرواحي	د. محسن بن حمود الكندي	قاعة قنتب
	مناقشة		
	الغداء		

اليوم الثالث (الخميس) : ٢٢ ذو الحجة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠١٤م

التوقيت	الجلسات العامة	المتحدث
٩,٠٠ – ٩,٢٠	التعليم والتدريب والتشغيل: التخطيط وآفاق المستقبل	أ. د. سمير رضوان
٩,٢٠ – ٩,٤٠	تجويد التعليم المدرسي	د. راشد بن محمد الحجري
٩,٤٠ – ١٠,٢٠	**مناقشة**	
١٠,٢٠ – ١٠,٥٠	**استراحة**	

التوقيت	الجلسات المتزامنة (تعقد في التوقيت نفسه)	المتحدث
١٠,٥٠ – ١١,١٠	المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات	د. زوينة بنت صالح المسكرية
١١,١٠ – ١١,٣٠	مشروع تقييم المدارس في سلطنة عُمان	د. أحمد بن محمد الهنائي
١١,٣٠ – ١٢,١٠	**مناقشة**	
١٠,٥٠ – ١١,١٠	تطوير المناهج الدراسية : عملية مستمرة	د. حمد بن مسلم البوسعيدي
١١,١٠ – ١١,٣٠	المعايير المهنية	د. محمد بن مصطفى النجار
١١,٣٠ – ١٢,١٠	**مناقشة**	
١٠,٥٠ – ١١,١٠	المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين	د. بدرية بنت محمد الندابية
١١,١٠ – ١١,٥٠	**مناقشة**	
١٢,٣٠ – ١,٢٠	**حفل ختام الندوة**	
١,٢٠ – ٢,٢٠	**الغداء**	

	رئيس الجلسة	المقرر	القاعة
	سعادة/ د. منى بنت سالم الجردانية	د. ريا بنت سالم المنذرية	قاعة عُمان
مناقشة			
استراحة			
	رئيس الجلسة	**المقرر**	**القاعة**
	د. علي بن حسن اللواتيا	د. أمل بنت عبيد المجينية	قاعة عُمان
مناقشة			
	د. حمد بن هاشم الذهب	د. فاطمة بنت يوسف البوسعيدية	قاعة مجان
مناقشة			
	سعادة الشيخ/ محمد بن حمدان التوبي	الفاضل/ أحمد بن حميد التوبي	قاعة قنتب
مناقشة			
حفل ختام الندوة			
الغداء			

كلمة مجلس التعليم في حفل الافتتاح

معالي د. راوية بنت سعود البوسعيدية

وزيرة التعليم العالي

نائبة رئيس مجلس التعليم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، جعل العلماء ورثة الأنبياء، ورفع من شأن العلم والمعلم والمتعلم على حد سواء، والصلاة والسلام على من أوحي إليه بالقرآن، وبآية " اقرأ " اُستُهِل عليه ذكر الرحمن، محمد بن عبدالله المبعوث رحمة للإنس والجان، وعلى آله وصحبه البررة الكرام.

صاحب السمو السيد أسعد بن طارق بن تيمور الموقرممثل جلالة السلطان، راعي الحفل
أصحاب السمو، أصحاب المعالي، المكرمون أعضاء مجلس الدولة، أصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى
أصحاب السعادة، الأخوة الأفاضل العاملون في قطاع التعليم، أبنائي وبناتي الطلبة والطالبات، ضيوفنا الكرام:
يسرني أن أرحب بكم جميعًا في مستهل هذه الندوة الوطنية "التعليم في سلطنة عمان: الطريق إلى المستقبل"، التي ينظمها مجلس التعليم بهدف عرض المشاريع والمبادرات التي أعدها المجلس وأشرف عليها لتطوير منظومة التعليم في السلطنة، سائلةً الله ـ جلت قدرته ـ أن يكتب للقائنا هذا التوفيق والسداد .
لقد كان التعليم ـ وما يزال ـ عماد الأمم في بناء الحضارة، وتنمية المجتمعات، وتوجيه مسارات التنمية، من خلال توسيع فهم الأفراد للحياة، وتمكينهم من مهارات التعامل معها، وتحفيزهم على إظهار مواهبهم، والإبداع في تطوير طرائق معيشتهم، وتوفير الكفايات والمهارات المناسبة لتحسين قدراتهم في التعامل مع المعطيات والمتغيرات كافة، بما يضمن سبل العيش الكريم للإنسانية جمعاء.

ولما كان التعليم أساس بناء الإنسان الذي هو هدف التنمية وغايتها، فقد وجّه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ في مناسبات كثيرة إلى الاهتمام بالتعليم، باعتباره السبيل الأمثل لإعداد القوى الوطنية القادرة على وضع خطط التنمية في شتى المجالات، وتنفيذ برامجها، وإدارة عملياتها بما يحقق الغايات المنشودة، وفق المستويات المطلوبة من الجودة والإتقان، وبما يضمن التعامل السليم المبني على التفكير المنطقي والمنهج العلمي مع المتغيرات والمستجدات العالمية بكل كفاءة واقتدار،أخذا في الاعتبار المحافظة على الهوية الحضارية العمانية المستمدة من الثقافة العربية الإسلامية.
ولا ريب في أن تطوير التعليم هو السبيل الموصل إلى تحقيق التنمية الشاملة بما تقتضيه من إحداث تغييرات بنيوية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف الارتقاء بالمجتمع إلى المستوى الذي ننشده استيعابًا وإنتاجًا وإبداعًا واستخدامًا؛ فالغاية من التعليم هي بناء الإنسان الذي يعد الثروة الحقيقية لأي مجتمع، فمهما توافرت مقومات الثراء المادي، فإن تنميته تتوقف على مستوى العنصر البشري المؤهل، والكفاءات الماهرة في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية. وقد قطعت السلطنة ـ بحمد الله ـ شوطًا كبيرا في هذا المجال، إذ

انتشرت مؤسسات التعليم بمختلف مستوياته ومجالاته في ربوع السلطنة كافة، وكانت هذه أولوية حرصت عليها الحكومة، مستلهمة رؤاها من النظرة الثاقبة لباني نهضة عمان الحديثة جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - .

إن التعليم يعد نقطة الارتكاز لرفد البلاد بالعقول القادرة على دفع عجلة التنمية والتطور نحو الأفضل، وفي هذا المقام نوجه كلمة شكر وتقدير للمعلم والمعلمة ولجميع العاملين في الطواقم الإدارية والإشرافية والفنية والمساندة في قطاع التعليم إذ هم جميعاً القلب النابض ، والمحور الرئيسي في الارتقاء بمستوى طلابنا في مؤسسات التعليم المختلفة، وبهم يتحقق النجاح بإدراكهم أن مهنة المعلم هي رسالة الأنبياء والمرسلين ، مدركين سعيهم للارتقاء بمهنتهم الشريفة هذه لبناء أجيال عمان المستقبل وأن يسهموا في توجيه النشئ إلى مكارم الأخلاق والقيم الفاضلة، كما نأمل منهم أن يقوموا بدورهم في بذل كل جهد مخلص لتطوير أنفسهم واكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو هذه المهنة النبيلة، وأن يكونوا دائما وأبداً السراج الوهاج الذي ينير طريق المستقبل للتعليم في هذا الوطن العزيز. فطوبى للمخلصين من التربويين والمعلمين الذين أخذوا على عاتقهم أمانة العلم وتربية الشبيبة العمانية، وطوبى لكل يد امتدت لمساندتهم ودعمهم في مساعيهم الخيرة سائلين الله لهم التوفيق والسداد.

أيّها الحفل الكريم

لقد وجه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – أيده الله – بمراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه، وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن، والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري، وقد توج ذلك بصدور المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٢/٤٨) بإنشاء مجلس التعليم وإصدار نظامه والذي يهدف إلى النهوض بالتعليم بمختلف أنواعه ومراحله ومخرجاته والعمل على ضمان جودته وذلك بما يتفق والسياسة العامة للدولة وخطط التنمية وحاجات سوق العمل.

وقد تبنى المجلس منذ إنشائه جملة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تطوير منظومة التعليم في السلطنة، لعل من أبرزها مشروع إعادة صياغة فلسفة التعليم، وتحديث الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عمان ٢٠٤٠، ومشروع إعادة هيكلة منظومة التعليم، ومشروع قانوني التعليم المدرسي والتعليم العالي، ومشاريع تجويد الأداء المدرسي، وغيرها من المشاريع الأخرى والتي ستُعرض نتائجها في هذه الندوة، وستأخذ هذه المشاريع - بإذن الله - طريقها نحو التنفيذ وفق برنامج زمني متسق مع خطط التنمية الخمسية القادمة.

لقد قام بإعداد هذه المشاريع نخبة من الكوادر الوطنية العمانية المؤهلة ومن الخبراء والمختصين الدوليين، واضعين نصب أعينهم معطيات الواقع، وتحديات المرحلة الحالية، والتجارب الحديثة، والتطلعات المستقبلية، بعد دراسة وافية للميدان التربوي وما يزخر به من إيجابيات، وما يعتريه من صعوبات، واطلاعٍ

على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، وصيغت بناء على ذلك التوصيات والمقترحات المقدمة في كل مشروع، لتمثل نقطة الانطلاق نحو التطوير المبني على أسس الواقع وآمال المستقبل.

إن الغاية الأساسية لهذه الندوة عرض مشاريع تطوير التعليم على الخبراء والمختصين والمعنيين بالتعليم بمختلف أنواعه ومستوياته، بُغية تبادل الآراء والأفكار، وإثراء المبادرات والمشاريع المقدمة، ورفدها برؤى المشاركين وتجاربهم ومقترحاتهم، وصولا إلى بلورة صورة شاملة لما ينبغي أن تتجه إليه المنظومة التربوية.

أيها الحفل الكريم

إن تطوير التعليم عبارة عن سلسلة من العمليات التي تحتاج إلى تضافر الجهود بين المؤسسات التعليمية والمجتمع بكامل أطيافه ومكوناته، ومن هنا فقد جاء تنظيم هذه الندوة لتعزيز مشاركة الأفراد والمؤسسات المعنية للاطلاع على مشاريع التطوير، وإبداء الرأي فيها كخطوة أساسية نحو استيعابها والوعي بعناصرها، والاسهام في تنفيذها لتجد طريقها نحو النجاح في تحقيق الغايات التي تقصدها ـ بمشيئة الله ـ .

وفي هذا المقام يؤكد مجلس التعليم على أن التعليم شأن مجتمعي، وأن معطيات الحاضر ومتطلبات المرحلة المقبلة تشيران إلى ضرورة إيجاد شراكة حقيقية لتطوير التعليم ودعمه من قبل الأسرة في المقام الأول، ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني كافة، خدمةً للوطن واسهاماً في بناء المواطن العماني الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية الشاملة في هذا الوطن المعطاء.

أيها الحضور الكريم

ختاما لا يسعني إلا أن أوجه الشكر الجزيل لأعضاء مجلس التعليم الموقر، والأمانة العامة للمجلس على جهودهم المتواصلة في تنفيذ سياسات المجلس ومهامه ليضطلع بدوره المنشود، كما أنني أزجي بالغ الشكر للوزارات والوحدات الحكومية المعنية بقطاع التعليم كافة، وإلى كل الكفاءات العمانية التي أسهمت في إنجاز هذه المشاريع التربوية التعليمية، وكذلك اللجان التي قامت بالإعداد والإشراف على أعمال هذه الندوة وتنظيم فعالياتها وبرامجها، ولكل الجهات المشاركة في الندوة.

والشكر العميم موصول كذلك لكم أصحاب السمو وأصحاب المعالي والمكرمين وأصحاب السعادة والحضور الكرام على تشريفكم ومشاركتكم في هذا الحدث العلمي المهم، راجين لهذا الملتقى كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة اللجنة المنظمة في حفل الختام

سعادة د. سعيد بن حمد الربيعي

أمين عام مجلس التعليم

رئيس اللجنة الرئيسية للندوة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه الكريم " وقل رب زدني علما" ، والصلاة والسلام على من أرسل للعالمين معلماً وهادياً وبشيرا – وداعياً إلى الله بإذنه وسراجا منيراً.

معالي الدكتور/ يحيى بن محفوظ المنذري – رئيس مجلس الدولة الموقر راعي حفل الختام

أصحاب المعالي – المكرمين أعضاء مجلس الدولة – أصحاب السعادة – الحضور الكرام – أبنائي وبناتي الطلبة والطالبات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته – وأسعد الله مساءكم بكل خير.

أيها الحضور الكريم ..

إنكم تدركون إن تطوير التعليم مسألة تحظى باهتمام بالغ من جميع دول العالم لإحداث التقدم المنشود لتوفير مقومات الإبداع والابتكار في عالم تتسارع فيه منتجات العقل البشري وتتسع فيه نطاق المبتكرات الالكترونية وتوجه الاستثمارات في مختلف مجالات المعرفة والبحث العلمي، وغدا اعتماد المنافسة الاقتصادية مبني على قدرة الإنسان على الإنتاج والدخول إلى مجالات العلم المتطورة. ويتطلب كل ذلك تطوير مهارات الكفاءات الوطنية لتمكينها من التعامل مع معطيات العصر والتكيف مع متغيراته. لذا فإن التخطيط المستمر للتعليم سوف يعمل على تهيئة الظروف المناسبة للتنمية المعرفية والاقتصادية والاجتماعية، ويعطي فرصا متزايدةً لصقلِ المواهب والقدرات الوطنية.

وفي بلدنا العزيز سلطنة عمان يعد قطاع التعليم أحد القطاعات الأكثر استفادةً من خطط التطوير التي تقوم بها الحكومة، وهو أحد المحاور الرئيسية للرؤية المستقبلية للتنمية، على اعتبار إن الإنسان العماني هو هدف التنمية وغايتها، وهو أداتها والمستفيد منها في الوقت نفسه. ومن هنا أدركت الدولة إن تطوير قدرات الفرد المعرفية وتنمية خبراته المهنية، يعد شرطًا أساسيًا لتمكينه من الإسهام في تنمية المجتمع وتبني المبادرة للوصول إلى سوق العمل، بما يتوافقو قدراته وخبراته وتحقيق تطلعاته.

أيها الحضور الكريم ..

لقد جاء عقد هذه الندوة الوطنية انطلاقاً من الرؤية السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – واستجابةً واستلهامًا لتوجيهاته السامية الكريمة المطاعة، للنهوض بقطاع التعليم بالسلطنة بمختلف أنواعه ومراحله ومخرجاته والعمل على ضمان جودته، كما تأتي كذلك في إطار سعي مجلس التعليم الدؤوب إلى

إيجاد نظام تعليمي عالي الجودة، مواكب لمتغيرات العصر، وملب لمتطلبات التنمية المستدامة، ومعزز للهوية الوطنية العمانية.

وقد شرع المجلس ومنذ صدور المرسوم السلطاني السامي بإنشائه رقم (٢٠١٢/٤٨) إلى تبني عددًا من المشاريع والمبادرات التطويرية بالتنسيق مع الجهات المعنية بالتعليم والتخطيط كافةً ، وبعد اكتمال تلك المشاريع، جاءت الندوة الوطنية: "التعليم في سلطنة عمان – الطريق إلى المستقبل" والتي استمرت مدة ثلاثة أيام بهدف توسيع المشاركة المجتمعية في إثراء المشاريع والمبادرات المقدمة لتطوير كفاءة النظام التعليمي. ونجزم أنه ومن خلال متابعتكم قد لمستم الاهتمام البالغ والتفاعل الإيجابي من الحضور، وكذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي من مختلف أطياف المجتمع ومؤسساته، الذي سوف يثري بلا شك هذه المشاريع ويؤدي إلى إجراء التحسينات اللازمة على وثائقها المعروضة، تمهيدا لعرضها على مجلس التعليم لإقرارها ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الجهات المعنية لتأخذ طريقها للتنفيذ.

أيها الحضور الكريم ..

باسم معالي السيد/ خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني الموقر – رئيس مجلس التعليم، يشرفني أن أتوجه بالشكر الجزيل لصاحب السمو السيد/ أسعد بن طارق بن تيمور آل سعيد الموقر – ممثل جلالة السلطان، لتكرمه برعاية حفل افتتاح هذه الندوة، وكذلك لمعالي الدكتور/ يحيى بن محفوظ المنذري الموقر– رئيس مجلس الدولة لتشريفه برعاية حفل الختام.

كما تتشرف الأمانة العامة للمجلس بتوجيه جزيل التقدير وعظيم الامتنان لمعالي السيد/ خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي الموقر – وزير ديوان البلاط السلطاني – رئيس مجلس التعليم على اهتمامه الكبير وتوجيهاته السديدة ومتابعه المستمرة التي كان لها بالغ الأثر في نجاح هذه الندوة – والشكر موصول كذلك لأصحاب المعالي والسعادة و الأفاضل أعضاء مجلس التعليم على دعمهم المقدر لأمانة المجلس.

والشكر موصول أيضا إلى اللجنة الرئيسية واللجان الفرعية، وكذلك لشركة درب المجرة التي أسهمت وبنجاح في تنظيم هذه الندوة وإدارتها. كما نخص بالشكر موظفي الأمانة العامة للمجلس لما بذلوه من جهد للإعداد والتحضير لجميع المتطلبات المتعلقة بهذه الندوة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للجهات الشريكة معنا والتي من أبرزها ديوان البلاط السلطاني والمراسم السلطانية ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط وجامعة السلطان قابوس والهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي.

كما لا يفوتنا أن نشكر اللجان والفرق الفنية التي بذلت جهداً كبيراً في إعداد المشاريع والمبادرات التي أشرف عليها المجلس خلال الفترة الماضية، ونقدر في هذا المقام كل الكفاءات الوطنية التي أسهمت في إنجازها بالصورة المشرفة، وكل التقدير لرؤساء الجلسات والمتحدثين والمقررين، وكل من أسهم في نجاح هذه الفعالية الوطنية.

والشكر والتقدير لوسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة، ونخص بالشكر قناة عمان مباشر على قيامها بتغطية فعاليات الندوة.

والشكر كل الشكر لأصحاب المعالي والمكرمين وأصحاب السعادة وكل المختصين والخبراء والمعنيين بالشأن التعليمي، والذين استفدنا من وجودهم معنا كثيراً – والشكر لكم جميعا أيها الحضور الكريم على تفضلكم بالمشاركة البناءة في الحوارات والمناقشات، مقدرين لكم كل ذلك.

أيها الحضور الكريم ..

إن التعليم رسالة سامية، وكل من حمل أمانة العمل في هذا المجال يدرك عظم المسؤولية وأهميتها لأنها ترتبط بأغلى ثروات الوطن- الإنسان - فالمعلم في المدرسة والمحاضر في الجامعة والكلية، والعاملون في المواقع التربوية المختلفة ومجالس الإدارات والأمناء وكل من له علاقة بالعملية التعليمية يعي تماماً من موقعه أن العمل في المجال التربوي تكليف نبيل لأنه يسهم في إعداد أجيال عمان المستقبل، وبه ترقى عمان وتتقدم، وهو مسؤولية الجميع، وعلينا أن نتحمل تلك الأمانة لنرسم طريقا لمستقبل التعليم لتكون عمان أكثر إشراقا وتقدما بإذن الله تعالى.

وختاماً، فإننا نتوجه إلى المولى العلي القدير أن يحفظ معلم عمان وراعي نهضتها المباركة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم أعزه الله وأمده بالصحة والعافية وجعله عزا وذخرا لهذا الوطن العزيز. إنه سميع مجيب. ودامت عمان جوهرةً للسلام، ومنبراً للعلم، ومنارةً للحضارة.

والله ولي التوفيق ،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

البيان الختامي

د. سالم بن زويد الهاشمي
الأستاذ المساعد بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس
مدير دائرة التخطيط و الإحصاء
رئيس اللجنة العلمية للندوة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد النبي الأمين، وعلى آله الطاهرين وصحبه الطيبين، أما بعد،،،

فبحمد الله وتوفيقه وبرعاية كريمة من صاحب السمو السيد/ أسعد بن طارق آل سعيد الموقر ممثل جلالة السلطان عقد مجلس التعليم بالتعاون مع عدد من الجهات والمؤسسات المعنية بقطاع التعليم في السلطنة الندوة الوطنية «التعليم في سلطنة عمان: الطريق إلى المستقبل» في رحاب فندق قصر البستان بمسقط في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ ذي الحجة ١٤٣٥هـ الموافق له ١٤ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠١٤م. وقد جاءت هذه الندوة استجابة للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم-حفظه الله ورعاه- في مجلس عمان بإجراء مراجعة وتقييم شاملين للعملية التعليمية في السلطنة.

هدفت الندوة إلى إطلاع المشتغلين في مختلف قطاعات التعليم والمعنيين به على المشاريع والمبادرات التي أنجزها مجلس التعليم ضمن جهوده في تطوير المنظومة التعليمية في السلطنة، بغية توسيع المشاركة المجتمعية بإشراك أفراد المجتمع في مساعي التطوير، واستخلاص أفكارهم وآرائهم في تلك المشاريع والمبادرات للرقي بها لتحقيق الغايات المنشودة منها.

وقد عُرض في الندوة أربعةٌ وعشرون مشروعا ومبادرة، قُدّم سبعة منها في ثلاث جلسات عامة، وقُدمت البقية في سبع جلسات متزامنة على مدار أيام الندوة الثلاثة، وغطت المشاريع والمبادرات محاور الندوة الخمسة، وهي: فلسفة التعليم في سلطنة عمان، ودراسة واقع التعليم وتقويمه، والإطار التشريعي لمنظومة التعليم، والتخطيط الاستراتيجي للتعليم، والتخطيط وآفاقه المستقبلية على التعليم والتدريب والتشغيل.

شارك في الندوة ممثلون عن المؤسسات التعليمية من الجامعات، والكليات والمعاهد الحكومية والخاصة، ولفيف واسع من فئات المجتمع وقطاعاته ومؤسساته، أبرزهم الطلبة وأولياء الأمور، والأكاديميون والمختصون وأهل العلم والفكر والثقافة، كما شارك ممثلون عن الوزارات والهيئات والمجالس الحكومية، وعدد من شركات القطاع الخاص ومؤسساته.

وحرصت الأمانة العامة لمجلس التعليم على توسيع دائرة المشاركة، والأخذ بوجهات نظر المجتمع باستخدام

وسائل التقنية الحديثة للتواصل الاجتماعي في أثناء الندوة وخلال مراحل التحضير لها وفق خطة إعلامية أعدت لهذا الغرض.

حظيت جلسات الندوة في أيامها الثلاثة بمناقشات ثرية، ومداخلات مثمرة، وقُدمت فيها الكثير من الأفكار والرؤى والخبرات والتجارب، وتمازجت فيها الآراء والتصورات، فعكست محورية القضايا التعليمية التي تناولتها الندوة؛ وخاصة فلسفة التعليم واستراتيجيته وقانوني التعليم المدرسي والتعليم العالي، ومحاور دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم، ومجالات تجويد التعليم بشقيه المدرسي والعالي، وأظهرت أهمية التخطيط وآفاقه المستقبلية وأثره في التعليم والتدريب والتشغيل.

كما عكست الأهمية البالغة التي تحظى بها المؤسسات التعليمية على تنوعها وتعدد مستوياتها، وضرورة تطوير المنظومة التعليمية وتحديثها بما يتناسب والحراك المعرفي والفكري والاجتماعي والاقتصادي الذي يشهده المجتمع، ويعيشه العالم؛ وأظهرت الحاجة الملحة إلى المشاريع والمبادرات التي أنجزها مجلس التعليم، في سعيه نحو تحديث أطر عمل النظام التعليمي في المجالات الفلسفية والتشريعية والأكاديمية والإدارية والمالية.

لقد دلّت النقاشات المستفيضة التي شهدتها جلسات الندوة على أهمية إشراك كافة أطياف المجتمع ومكوناته في تطوير منظومة التعليم، وتبادل المعارف والتجارب بين المسؤولين والخبراء والمختصين والمعنيين للارتقاء بالنظام التعليمي، ورفع كفاءته، وتحقيق عناصر الجودة فيه، من أجل الوصول به إلى الغايات المنشودة؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة الوقوف على ما خلصت إليه الندوة من أفكار وتصورات أثرت المشاريع والمبادرات، ودراسة تلك الأفكار والتصورات، والعمل على الأخذ بالمناسب منها.

وقد عنيت اللجنة العلمية في هذه الندوة بتدوين خلاصات النقاشات، وتنظيمها، وتصنيفها وفق محاور الندوة، وستكون محل اهتمام الأمانة العامة لمجلس التعليم، إذ ستحيلها إلى اللجان التي أنجزت المشاريع والمبادرات المعروضة، لدراستها ورفعها لمجلس التعليم لاتخاذ المناسب بصددها.

وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأفكار والمقترحات المستخلصة من الندوة

استراتيجية التعليم

- مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عمان ٢٠٤٠
- استراتيجية إدارة التعليم
- استراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل
- استراتيجية بناء الجودة في التعليم
- استراتيجية البحث العلمي والتطوير
- استراتيجية تمويل التعليم

مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عمان ٢٠٤٠

تقديم: سعادة د. عبد الله بن محمد الصارمي
رئيس الفريق الفني لتحديث وتنقيح استراتيجية التعليم

لقد حققت السلطنة إنجازات واضحة في قطاع التعليم تمثلت في التحاق (٩٧,٨٪) من الأطفال الذين هم في سن التعليم الأساسي بالمدارس وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي ليصل إلى (٨٤,٣٪). وبلغ معدل التحاق الطلبة بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٤) (٢٨,٧ ٪) في عام ٢٠١٢م مقارنة ب (١٢,٦٪) في عام ٢٠٠٠م. إلا أن هذه الإنجازات تركزت على نشر مظلة التعليم والجوانب الكمية له، في حين بقيت جودة نظام التعليم تشكل تحديا ملحوظا، فضلا عن أن التركيز كان على مؤسسات التعليم بدلا من منظومة التعليم.

ويواجه قطاع التعليم العديد من التحديات من أبرزها تعدد الجهات الإشرافية على التعليم ولا سيما التعليم العالي، والحاجة إلى تحسين جودة مخرجات نظام التعليم وتوفير فرص العمل المناسبة لها، وندرة الكفاءات البحثية العالية، والاعتماد بشكل كبير على الحكومة مصدرا لتمويل التعليم. وتقتضي مواجهة هذه التحديات إيجاد الحلول المناسبة لها بأسلوب علمي ومنهجي، ووضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لمنظومة التعليم.

وتأتي الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ استجابة للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – في كلمته في مجلس عُمان ٢٠١١م و٢٠١٢ م بإجراء تقييم شامل للعملية التعليمية، ترتكز على دراسات متخصصة قام بها مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين، وتأخذ في الاعتبار المستجدات التي طرأت على قطاع التعليم. وتمثلت رؤية الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان ٢٠٤٠ في بناء موارد بشرية تمتلك المهارات اللازمة للعمل والحياة مما يمكنها من العيش منتجة في عالم المعرفة، ومؤهلة للتكيف مع متغيرات العصر، ومحافظة على هويتها الوطنية وقيمها الأصيلة، وقادرة على الإسهام في رقي الحضارة الإنسانية.

وبنيت الاستراتيجية على أربعة أسس تمهد الطريق لخمس استراتيجيات فرعية، يناقش كل منها جانباً معيناً من جوانب عملية تطوير التعليم. والأسس الأربعة هي: تبني إطار عمل جديد للتعليم، وبناء القدرات في النظام التعليمي، ونقل المسؤوليات للمؤسسات التعليمية، وتبني أسلوب مبني على المخرجات.

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ خمس استراتيجيات فرعية هي: استراتيجية إدارة التعليم، واستراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل، واستراتيجية بناء الجودة في التعليم، واستراتيجية البحث العلمي والتطوير، واستراتيجية تمويل التعليم.

وقد وضعت هذه الاستراتيجيات وفقاً للأسس العامة لهذه الاستراتيجية، وبنيت على دراسات وتوصيات أوراق العمل ودراسات الفرق البحثية، ودراسة مجلس التعليم، ودراسة الفريق الفني، وتوجهات المجلس الأعلى للتخطيط. وتناقش هذه الاستراتيجيات التحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق رؤية الاستراتيجية، وتبدأ كل استراتيجية بهدف عام، والتوصيات اللازمة لتحقيقه.

وأعدت خطة تنفيذية للاستراتيجية، تضمنت تحديد أولوية تنفيذ كل توصية، وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها، والنتائج المتوقعة، ومؤشرات لقياس التنفيذ، والإطار الزمني للبدء والانتهاء منها، كما تضمنت الخطوات المتسلسلة لتطبيق التوصية.

رئيس الجلسة : سعادة الشيخ د. علي بن طالب الهنائي

المقرر: د. محسن بن ناصر السالمي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. توفير الكوادر البشرية العمانية المعدة والمؤهلة، من خلال زيادة عدد المؤسسات التي تعنى بإعداد المعلم في السلطنة.
٢. المواءمة بين الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ ورؤية المجلس الأعلى للتخطيط ٢٠٤٠.
٣. اختيار الكوادر في مؤسسات التعليم بناء على الكفاءة، وليس على أساس العلاقات الشخصية أو الاعتبارات الاجتماعية.
٤. إلزام أولياء الأمور بإدخال أبنائهم إلى المدرسة في السن القانوني.
٥. وضع خطط تشجع القطاع الخاص للمساهمة الفاعلة في تمويل التعليم بالسلطنة.
٦. إعطاء مزيد من الاهتمام للقيم الحميدة، والسلوكيات الحسنة، التي تعكس الهوية العمانية، وتغرس في النشء حب الوطن والتفاني من أجل بنائه وتنميته.
٧. وضع توصيات الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ موضع التنفيذ، وتطبيقها على أرض الواقع.
٨. توحيد جهة الإشراف على المؤسسات التعليمية لتجنب الازدواجية وتشتيت الجهود، وجعل الإشراف على التعليم من مسؤوليات وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي.
٩. وضع الإجراءات التي ستتخذ من أجل إلغاء السنة التأسيسية في الجامعات والكليات.

الأفكار والمقترحات الواردة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

١. الاهتمام بالعلوم الإنسانية بما لا يتعارض مع ربط التعليم بسوق العمل.
٢. الاستماع إلى آراء المعلمين ومشاركتهم في صنع القرارات التربوية.
٣. وضع استراتيجية شاملة يشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني والمعلمون والأكاديميون.
٤. العناية بتدريس اللغات الأجنبية في مؤسسات التعليم العالي.
٥. اتخاذ الخطوات المناسبة لتعريب التعليم العالي.
٦. التركيز على تنفيذ الأفكار والمقترحات الواردة في المشاريع والمبادرات المقدمة وتطبيقها ومتابعتها.

استراتيجية إدارة التعليم

تقديم: أ.د. صالحة عبد الله عيسان
عضو الفريق الفني لتحديث وتنقيح استراتيجية التعليم

شهد قطاع التعليم خلال العقدين الماضيين إنشاء عدد من الهيئات والمجالس التي ترقى لمواكبة المتغيرات المحلية والعالمية؛ فأنشئت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي، ومجلس البحث العلمي، والمركز الوطني للتوجيه المهني، وتوسع التعليم الخاص بشكل كبير. وعلى الرغم من هذا التطور في هيكلية المنظومة التعليمية ما زالت الأسس التي يبنى عليها التخطيط الاستراتيجي، والجانب التشريعي والرقابي، والعمليات التشغيلية لها تتسم بعدم الوضوح. وتمثل الهدف العام لاستراتيجية إدارة التعليم في تحديد الأدوار والمسؤوليات وأوجه العلاقة للمجالس المتخصصة والجهات المعنية بالتعليم حتى يتمكن النظام التعليمي بأكمله من تحقيق الأهداف الوطنية له بفاعلية.

وتدعو استراتيجية إدارة التعليم إلى تنظيم قطاع التعليم بما يعمل على فصل عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشريعات المنظمة لقطاع التعليم والعمليات التشغيلية للمؤسسات التعليمية. ولذلك أوصت بأن يتولى مجلس التعليم متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم، وبإعادة تحديد اختصاصات وزارة التربية والتعليم بتقديم التعليم المدرسي ومتابعته ووضع الأسس والمعايير له، وبإعادة تحديد اختصاصات ووزارة التعليم العالي بالقيام بدور المنظم للتعليم العالي بشقيه الحكومي والخاص من خلال تطبيق التشريعات والنظم التي تؤطر عمله ومراقبة تنفيذها. وأوصت الاستراتيجية بإعادة هيكلة السلم التعليمي للتعليم المدرسي بما يلبي الغايات المنشودة منه. وأكدت الاستراتيجية على ضرورة تطوير نظام إدارة جودة قطاع التعليم بأكمله بما يضمن له الاستمرار في المحافظة على المستوى الذي يحقق المعايير الدولية. وأوصت هذه الاستراتيجية بالعمل على بناء القدرات الذاتية داخل المؤسسات التعليمية بما يؤهلها لتحمل مسؤولية إدارة هذه المؤسسات، ومن ثم العمل على نقل المسؤوليات والصلاحيات لها تمهيدا لمنحها الإدارة الذاتية مع وضع تشريعات للمساءلة الإدارية والمالية. ونظراً لأهمية مهارات القيادة والإدارة لدى الكوادر العليا في المؤسسات التعليمية فإنه بات من الضروري العمل على تطوير كفاءة الإدارات العليا في المؤسسات التعليمية، بما يسهم في الارتقاء بالعمل الإداري فيها وفق أفضل الممارسات وأجودها.

كما أكدت الاستراتيجية على أهمية تطوير نظام إلكتروني فاعل لإدارة المعلومات الإدارية من أجل ضمان كفاءة الأداء الإداري للمؤسسات التعليمية. ودعت الاستراتيجية إلى وضع خطة شاملة لتطوير المرافق والبنى الأساسية للمؤسسات التعليمية، وتطوير مواصفات المبنى المدرسي بما يوائم الطبيعة الطبوغرافية، وبناء مجمعات سكنية للمعلمين العاملين في المناطق النائية، وتوفير السكنات الداخلية لطلبة التعليم العالي. وأوصت الاستراتيجية أيضا بتنظيم عمل الوزارات المسؤولة عن التعليم والمجالس التخصصية والمؤسسات التعليمية من خلال وضع قانون للتعليم المدرسي وقانون للتعليم العالي يحددان الصلاحيات والمسؤوليات والأطر العامة المناسبة لعمل نظام التعليم العُماني.

رئيس الجلسة : د. أحمد بن محمد القاسمي

المقرر: د. محمد بن خميس الفارسي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. بناء الإستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ على الإستراتيجية السابقة والاستفادة منها في التخطيط السليم للتعليم.

٢. أهمية إشراك جميع الجهات المعنية في إعداد الإستراتيجية إلى جانب جامعة السلطان قابوس باعتبارها بيت خبرة، بالاضافة إلى إشراك وزارة الدفاع على اعتبار أن لديها مؤسسات أكاديمية وتقنية.

٣. وضع خطة لإعادة فتح كليات التربية لسد الحاجة من الكوادر البشرية في التخصصات الإدارية والتعليمية في السنوات القادمة.

٤. تطوير الأداء التعليمي بالاتجاه نحو التعليم الاحترافي والتحول إلى التعلم الذاتي.

استراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل

تقديم: د. سناء بنت سبيل البلوشية
عضو الفريق الفني لتحديث وتنقيح استراتيجية التعليم

تشير بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بأن نسبة السكان في الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة بلغت حوالي (٣٣٪) من السكان العُمانيين في منتصف عام ٢٠١٢م. وإذا ما أريد إعداد الجيل الجديد من الشباب بشكل مناسب، فإنه يتحتم توفير فرص الالتحاق لهم بنظام تعليمي ذي كفاءة داخلية عالية، يسهل انتقالهم عبر مساراته المتنوعة وفقا لقدراتهم وميولهم، ويزودهم بمهارات وكفايات القرن الحادي والعشرين، وينمي قدرات ريادة الأعمال لديهم مما يسهل انخراطهم في سوق العمل كي يسهموا بشكل فاعل في تحقيق ما تصبو إليه السلطنة مستقبلا.

ويتمثل الهدف العام لهذه الاستراتيجية في ضمان حصول جميع الطلبة في سن التعليم قبل المدرسي والمدرسي على التعليم في أرجاء عُمان كافة، وأن يسهل نظام التعليم التقدم الفاعل لهم وانتقالهم خلال مراحل التعليم المدرسي وحتى التعليم العالي ومن ثم التحاقهم بالعمل حسب مستوياتهم ومؤهلاتهم الدراسية.

تدعو استراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل إلى تحقيق معدلات التحاق بالتعليم المدرسي والعالي وفقا للمعايير الدولية، ويتطلب ذلك اعتماد التعليم ما قبل المدرسي نظرا لدوره في تعزيز الانتقال لمرحلة التعليم المدرسي، وضرورة تبني تشريعات إلزامية التعليم المدرسي مما يفضي إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي. وأكدت الاستراتيجية على أهمية تحقيق التوازن في التعليم المدرسي بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني، وتوفير مجموعة من الخيارات للطلبة وفقا لرغباتهم وقدراتهم واحتياجاتهم، بما يتطلب فتح مسارات للتعليم المهني بعد مرحلة التعليم الأساسي.

وتناولت استراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل أهمية تعزيز التكامل والتجانس بين التعليم المدرسي والتعليم العالي؛ من أجل خلق نظام تعليمي موحد ومتكامل يتسم بالتجانس واليسر في انتقاله من مرحلة إلى أخرى. ودعت إلى تقييم مناهج التعليم ما بعد الأساسي وتطويرها بما يعمل على امتلاك مخرجات التعليم المدرسي للمهارات والكفايات التي تساعد على دخول مرحلة التعليم العالي واجتيازها بنجاح.

وأكدت الاستراتيجية على بناء نظام للتعليم التقني والمهني يتسم بالنفاذية ليعمل على تعزيز التنقل والترابط بين مختلف مهن التعليم التقني والمهني ووظائفه، وكذلك بينه وبين التعليم المدرسي والتعليم العالي، على أن يكون جاذبا لمختلف فئات الطلبة واهتماماتهم.

ودعت الاستراتيجية إلى ربط النظام التعليمي بمتطلبات قطاعات العمل، وينبغي أن يتسم النظام التعليمي بالمرونة ليكون قادرا على التجاوب بشكل سريع مع التغيرات التي تطرأ على قطاعات العمل واحتياجاتها من المهارات بما يسهل انتقال الطلبة إليها، ويتطلب ذلك وجود آليات فاعلة لتحديد المهارات التي تحتاجها قطاعات العمل وضمان معرفة المؤسسات التعليمية بها لتعمل على تطوير برامجها وفقا لذلك.

وأكدت الاستراتيجية على أن التعليم محور أساسي في تنمية ريادة الأعمال، وتطوير المهارات والسمات العامة لها، والتوعية بالتوجه نحو العمل الخاص بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رئيس الجلسة : سعادة حبيب بن محمد الريامي
المقرر: د. محمد بن طالب الكيومي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. توفير فرص للتدريب العملي في مواقع العمل لطلبة التعليم العام وزيادة فترة التدريب العملي لطلبة التعليم العالي.
٢. إتاحة الفرصة لطلبة التعليم العالي لتطبيق مشاريعهم وبرامجهم في مواقع العمل.
٣. تدريس طلبة مؤسسات التعليم المدرسي والعالي مقررات في القيم وأخلاقيات العمل.
٤. زيادة تبادل الطلبة بين جامعات السلطنة والدول المختلفة للتعرف على بيئات التعلم المختلفة.
٥. توفير ورش تدريبية داخل المؤسسات التعليمية لإيجاد بدائل تدريب للطلبة وتهيئتهم لسوق العمل.
٦. تفعيل دور المركز الوطني للتوجيه المهني.
٧. تطوير المناهج الدراسية باستمرار.
٨. إعادة النظر في فتح مدارس مهنية زراعية وصناعية وتجارية كما كان سابقا.

استراتيجية بناء الجودة في التعليم

تقديم: د. سالم بن رضا رضوي
عضو الفريق الفني لتحديث وتنقيح استراتيجية التعليم

حققت السلطنة تقدما كبيرا خلال العقود الأربعة الماضية في قطاع التعليم، سواء في أعداد الطلبة الملتحقين به أو المؤسسات التعليمية على مستوى التعليم المدرسي والعالي، إلا أنه لا تزال هناك حاجة ملحة للارتقاء بجودة النظام التعليمي في السلطنة لتصل إلى المستويات الدولية. ولعل من أهم التحديات في هذا المجال، الحاجة إلى تطوير آليات ضمان الجودة، ووضع معايير وطنية لإعداد كفاءات أعضاء هيئات التدريس وتقويم أدائهم، وتحسين التحصيل العلمي، والتأكيد على اكتساب مهارات وكفايات القرن الواحد والعشرين، والمواءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل؛ لتمكين خريجي التعليم المدرسي والتعليم العالي من مواصلة دراستهم، أو الالتحاق بسوق العمل والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد.

وتمثل الهدف العام لاستراتيجية بناء الجودة في التعليم في الارتقاء بجودة النظام التعليمي، لتواكب المستويات الدولية بما يسهم في بناء مخرجات ذات جودة عالية.

وقد أوصت هذه الاستراتيجية بتطوير نظام الجودة عن طريق قيام وزارة التربية والتعليم بوضع نظام داخلي لضمان تعزيز الجودة في التعليم المدرسي، ومواصلة الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي عملها في استكمال تطوير نظام وطني لاعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها، إضافة إلى تطوير الكفاءات وإعدادها في مجال ضمان الجودة.

أما بالنسبة للإطار الوطني للمؤهلات العلمية في سلطنة عُمان المعمول به حاليا، الذي يقتصر على المؤهلات الأكاديمية، فقد أوصت الاستراتيجية بتطويره؛ ليصبح إطارا شاملا لمختلف أنواع المؤهلات، ويلبي حاجات قطاع التعليم بأكمله.

كما تدعو استراتيجية بناء الجودة إلى الارتقاء بالهيئات التدريسية من خلال إعداد معلم التعليم المدرسي وتأهيله وتدريبه، ووضع نظام للترخيص لمهنة التعليم المدرسي، لتمكينه من أداء عمله بفاعلية. وتوصي الاستراتيجية بوضع خطة بعيدة المدى لإعداد الهيئات التدريسية لمؤسسات التعليم العالي لتحقيق نسبة ٦٠٪ في العام ٢٠٤٠م، وتصميم برنامج للإعداد المهني في مجال التدريس لهيئات التدريس في التعليم العالي، بالإضافة إلى استحداث نظام شامل لتقويم أداء هيئات التدريس في المدارس ومؤسسات التعليم العالي، ونظام للمحاسبية والحوافز.

وتوصي الاستراتيجية كذلك بالارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية من خلال تصميم برامج علمية لإعداد الخريج ليكون متمكنا في مجال تخصصه وملما بالمعارف الأساسية الأخرى ذات العلاقة، واستخدام الطرق التي تجعل الطالب محور العملية التعليمية، وتنمية المهارات الأساسية اللازمة للعمل والحياة، بالإضافة إلى إنشاء مركز وطني للتقويم التربوي والامتحانات يوفر مؤشرات تعكس مدى جودة التعليم المدرسي.

وفي هذا الإطار توصي الاستراتيجية بتعزيز دور المؤسسات في غرس التربية القيمية والوطنية والاتجاهات الإيجابية في نفوس الطلبة.

ولم تغفل هذه الاستراتيجية عن الدور الذي يجب أن تؤديه المؤسسات التعليمية في خدمة المجتمع، فقد أوصت بتعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي؛ لتحسين جودة مخرجات التعليم والمساهمة في تطوير المجتمع.

رئيس الجلسة : سعادة د. عصام بن علي الرواس
المقرر: د. محمد بن سيف البوسعيدي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من المناقشات:

١. تبني تعريف شامل ودقيق للجودة يشمل مؤشرات متفقا عليها تغطي جميع محاور العمل والخدمة التي تقدمها المؤسسة التعليمية.
٢. تبني نظام واضح للحوافز والمساءلة يطبق على جميع منتسبي مؤسسات التعليم.
٣. توفير الإمكانات والموارد المالية والبشرية للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وتوسيع صلاحياتها لضبط جودة التعليم بشقيه المدرسي والعالي.
٤. إعادة النظر في عملية الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي وربطها باحتياجات المستقبل وفرص العمل.
٥. تحديد رؤية واضحة لمستقبل التعليم في عمان من خلال استراتيجية التعليم؛ لتصبح عمان في مجال جودة التعليم ضمن الدول المتقدمة.
٦. نشر ثقافة الجودة ورفع الوعي بمفاهيمها ومتطلباتها لدى المجتمع العماني؛ ليشعر بأهميتها، ويساند الجهود المبذولة لتحقيقها.

استراتيجية البحث العلمي والتطوير

تقديم: أ.د. صالحة عبدالله عيسان
عضو الفريق الفني لتحديث وتنقيح استراتيجية التعليم

أشارت خطط التنمية الخمسية المتعاقبة إلى أن البحث العلمي يعد أحد عناصر منظومة العلم والتكنولوجيا. وأكدت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني، عُمان: ٢٠٢٠ على أنه ركيزة أساسية لإحداث التنمية واستدامتها، وعنصرا أساسيا للاستراتيجيات المعتمدة للتنويع الاقتصادي في الرؤية المستقبلية؛ إذ تعتمد عليه عملية نقل التكنولوجيا وتوطينها.

وأولت الحكومة اهتمامها بالبحث العلمي من خلال إنشاء مجلس البحث العلمي في عام ٢٠٠٥م، وقام المجلس بإعداد الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي (٢٠٠٨-٢٠٢٠) متضمنة ثمانية قطاعات بحثية منها التعليم والموارد البشرية التي بينت أن الوضع الراهن لمعدلات إنتاج البحوث ونوعيتها في قطاع التعليم يشير إلى الحاجة الماسة لاستراتيجية تحدث تغييراً جذرياً لتحقيق التميز في البحث العلمي.

وتمثل الهدف العام لاستراتيجية البحث العلمي والتطوير في بناء قدرات مستدامة للبحث العلمي في المؤسسات التعليمية وتعزيز دورها المحوري في المساهمة لبناء اقتصاد مبني على المعرفة.

وقد أكدت استراتيجية البحث والتطوير على دور الجامعات في توفير البيئة الملائمة لتنمية البحث العلمي وتشجيعه في المجالات المختلفة، وإيجاد علاقة تبادلية مؤثرة وفاعلة بين مراكز البحث العلمي والجامعات من جهة، وبين المؤسسات والمنشآت الإنتاجية والخدمية والمستفيدة من البحث من جهة أخرى، بما يسهم في تعزيز السعة البحثية فيها. وأوصت بضمان توافق خطط البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.

كما أكدت هذه الاستراتيجية على أهمية الابتكار لتنمية الاقتصادات الناجحة، ومن ثم إلى تحسين مكانتها في السوق العالمية التنافسية، وكذلك تعزيز تعليم العلوم الهندسية والتكنولوجيا كونها أولى ركائز الابتكار، وفي الوقت ذاته الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية نظرا لدورها المهم في فهم الفرد وبنية المجتمع.

وأوصت استراتيجية البحث والتطوير بإنشاء الحاضنات العلمية التي تعمل على مد الجسور بين الجامعات ومراكز البحث العلمي من جهة، والقطاعات الإنتاجية من جهة أخرى، وتخدم في الوقت ذاته الجامعات ومراكز البحث العلمي من خلال تبني نتائج البحوث التي يتوصل إليها الأكاديميون وتطويرها ووضعها موضع التنفيذ ومن ثم تسويقها باعتبارها منتجا جديدا.

ودعت هذة الاستراتيجية إلى بناء الكفاءات الوطنية في البحث العلمي، وبناء القدرات البحثية لدى الطلبة في مختلف مستويات النظام التعليمي، ودعم المشاريع الطلابية الابتكارية من خلال احتضان المؤسسات الحكومية والخاصة لتلك المشاريع وتطويرها.

رئيس الجلسة : د. عبدالله بن خميس الكندي

المقرر: د. سليمان بن سيف الغتامي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. دعم تدريس اللغة العربية لتساعد على نهضة البحث العلمي.
٢. حصر قضايا التعليم والمجتمع وتقديمها لطلبة الدراسات العليا للبحث فيها.
٣. تشجيع البحث المشترك بين القطاعات المختلفة في المجتمع وتعزيزه.
٤. تطوير مراكز مصادر التعلم في المدارس للدفع بعجلة البحث العلمي، وفتح المدارس في الفترة المسائية للباحثين.
٥. مساهمة الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ في التعامل مع التحديات التي يواجها البحث العلمي.
٦. التشجيع على إقامة المكتبات العامة والمراكز الثقافية لدورها في نشر البحث العلمي.
٧. غرس أخلاقيات البحث العلمي لدى الطلبة والباحثين.
٨. الاهتمام بالبحث العلمي في مراحل التعليم المدرسي والتعليم العالي، والعمل بفكرة مشروع التخرج لطلبة دبلوم التعليم العام.
٩. استفادة وزارة التربية والتعليم من نتائج بحوث الطلبة في برامج الدراسات العليا.

استراتيجية تمويل التعليم

تقديم: د. هناء بنت محمد أمين
عضو الفريق الفني لتحديث وتنقيح استراتيجية التعليم

تناولت استراتيجية التمويل تحليل الوضع الحالي لتمويل التعليم ودراسة التحديات التي يواجهها، وقدمت توصيات بوضع آليات جديدة لعمليات التمويل ومصادره. ويلاحظ أن النظام الحالي لتمويل التعليم مشتت بين جهات متعددة، وذلك لوجود تمويل منفصل لكل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة القوى العاملة، وجامعة السلطان قابوس، والجهات الأخرى المشرفة على المؤسسات التعليمية؛ فلكل منها ميزانية خاصة بها لتمويل المؤسسات التعليمية التابعة لها، وهذا التشتت في مسؤوليات التمويل يؤدي إلى ازدواجية الجهود وفقدان الفاعلية. ويتسم نظام التمويل الحالي كذلك بالمركزية في تمويل المؤسسات التعليمية؛ مما يعرقل الاستجابة السريعة في اتخاذ القرارات المناسبة لتغيير البرامج التعليمية وفق المستجدات، ولا يوفر مجالا لتحفيز الإبداع أو الاستخدام الأمثل للإنفاق على المؤسسة، ومن أبرز تحديات قطاع التعليم في السلطنة هو اعتماده على الحكومة مصدرا رئيسا للتمويل.

وتمثل الهدف العام لاستراتيجية تمويل التعليم في تطوير آليات جديدة لتمويل قطاع التعليم وتوفير مصادر تمويل مستدامة له.

وقد أوصت استراتيجية التمويل باستحداث إطار تمويلي متكامل يكون مجلس التعليم مسؤولا عنه، وبهذا تصبح مسؤولية توزيع التمويل تحت مظلة واحدة. كما أوصت الاستراتيجية بالتوجه نحو اللامركزية من خلال العمل على نقل الصلاحيات المالية للمؤسسات التعليمية، لتمكينها من إدارة شؤونها المالية مع وجود آلية للمساءلة على جوانب الانفاق.

كما قدمت استراتيجية التمويل آليات جديدة لتمويل التعليم تستند إلى مبدأ ربط التمويل بالمخرجات، الذي يقوم على مفاهيم التمويل المعياري والتمويل المحايد. ويعتمد نظام التمويل المعياري على أسس ومعايير موحدة ومحددة ومتعارف عليها وتستند على مؤشرات الأداء، وتقليل الكلفة. أما نظام التمويل المحايد فإنه يقوم على معاملة الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بشكل متساوٍ، ويتم تمويل البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات بدون تمييز.

وأوصت الاستراتيجية بالتركيز على الكفاءة باعتبارها عاملا أساسيا في اتخاذ القرارات المستقبلية لتمويل النظام التعليمي، ومراقبة توازن الإنفاق بين التعليم المدرسي والتعليم العالي، وعلى أهمية وضع آلية لتعزيز دور القطاع الخاص في دعم التعليم والتوسع فيه. ودعت الاستراتيجية إلى إيجاد مصادر تمويلية مستدامة، وتوفير مصادر تمويلية بديلة لقطاع التعليم، لتأمين الدعم المالي له في ظل المتغيرات الاقتصادية وتقلبات السوق النفطية.

رئيس الجلسة : الفاضل هلال بن حمد الحسني

المقرر: الفاضلة منى بنت حبراس السليمية

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. البحث عن مصادر تمويل أخرى غير حكومية لتعزيز جودة التعليم بنشر ثقافة المسؤولية المشتركة.

٢. استقطاع نسبة من راتب الطالب الدارس على نفقة الحكومة بعد تخرجه وحصوله على الوظيفة مساهمة منه في صندوق تمويل التعليم العالي.

٣. إيجاد مصادر مستدامة لتمويل التعليم عبر قبول الأوقاف والوصايا والهبات كغيرها من الجامعات العالمية.

٤. إنشاء شركات استثمارية للمؤسسات التعليمية وأوقاف ومزارع إنتاجية ترفد القطاع التعليمي.

٥. إنشاء مؤسسات تعليم عال خاصة بصيغة شركات مساهمة غير ربحية.

٦. مساهمة الحكومة في توفير ٥٠٪ من تكلفة بناء المدارس الخاصة؛ حتى تتمكن من القيام بدورها على أكمل وجه.

٧. توفير أراض تجارية للمؤسسات التربوية الحكومية لاستثمارها في توفير الدعم المالي.

دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم

- مشروع إعادة هيكلة منظومة التعليم
- دراسة إعادة هيكلة نظام التعليم العالي
- دراسة إعادة هيكلة نظام التعليم العام
- دراسة أنظمة إدارة جودة التعليم
- دراسة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي
- دراسة تنويع التعليم العالي ومواءمته مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل

مشروع إعادة هيكلة منظومة التعليم

تقديم: د. عامر بن عوض الرواس
رئيس لجنة دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم

تعرض هذه الورقة المحاور الخمسة الرئيسية التي تناولتها دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم، وهي: إعادة هيكلة التعليم العام، و إعادة هيكلة التعليم العالي، والطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، وتنويع التعليم العالي ومواءمته مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وأنظمة إدارة جودة التعليم.

وقد جاءت هذه الدراسة تنفيذاً للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم، إذ أكد جلالته في خطابه السامي في أثناء الانعقاد السنوي لمجلس عُمان لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢ م أهمية التعليم، وضمان جودة مخرجاته، وضرورة مراجعة سياساته وخططه وبرامجه، بما يواكب المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الوطن. وسعياً لوضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ، اتخذ مجلس التعليم قرارات عدة، منها تشكيل لجنة رئيسة للإشراف على دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم بمختلف مراحلها، وضبط جودته، وتنويع مخرجاته، ورفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، والتعليم التقني والمهني، بموجب القرار رقم (٢٠١٢/١)، وقامت اللجنة في سبيل إنجاز مهامها واختصاصاتها بتشكيل عدد من اللجان الفرعية وفرق العمل اختص كل منها بمحور من تلك المحاور.

ومن أجل وضع خطة تنفيذية للإشراف على المحاور المذكورة أعلاه، وضعت اللجنة الرئيسية خطة لهذه اللجان اشتملت على ما يأتي:

- معرفة الإطار العام لمنظومة التعليم.
- الاطلاع على الدراسات وجمع البيانات.
- المقارنة والتحليل.
- التنسيق مع أصحاب العلاقة.
- الاطلاع على نماذج لأفضل الممارسات العالمية.
- صياغة التقرير.

وقد تمكنت الدراسة من توصيف أبرز التحديات التي تواجه منظومة التعليم في السلطنة، من خلال تحليلها للدراسات المتوافرة، وقيامها بالزيارات الميدانية محلياً وعالمياً، وتقويمها للوضع الراهن لهذه المنظومة، وقدمت الدراسة جملة من المقترحات لمواجهة تلك التحديات، والعديد من التوصيات المتصلة بالمحاور الخمسة المستهدفة. وجاءت نتائج الدراسة في خمسة تقارير مستقلة، يغطي كل منها بشكل مفصل ودقيق محورا من محاور الدراسة، إضافة إلى ملخص تنفيذي، يستعرض أهم الجوانب المتعلقة بتطوير منظومة التعليم في السلطنة.

رئيس الجلسة : سعادة الشيخ د. علي بن طالب الهنائي

المقرر: د. محسن بن ناصر السالمي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. إيلاء تقنيات التعليم اهتماما كبيرا في الخطط المستقبلية للتعليم.
٢. تهيئة البيئة المدرسية لتكون مناسبة للتعلم الذاتي، وجعل الطالب محورا للعملية التعليمية.
٣. فتح المسار المهني بعد الصف التاسع الأساسي للطلبة الذين لديهم ميول مهنية.
٤. العمل على رفع مستوى مؤسسات التعليم لتكون قادرة على تحقيق مستوى عال في مؤشر التنافسية العالمية.
٥. إشراك جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية كالطالب والمعلم والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم.
٦. بناء منظومة تعليمية متطورة تواكب متطلبات الحياة المعاصرة.

الأفكار والمقترحات الواردة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

١. زيادة عدد المعاهد المهنية والتقنية.
٢. الفصل بين الجنسين في المدارس.

دراسة إعادة هيكلة نظام التعليم العالي

تقديم: د. سالم بن سعيد التوبي
عضو لجنة دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم

تعرض هذه الورقة التقرير الذي أعدته اللجنة الفرعية لـ «دراسة إعادة هيكلة نظام التعليم العالي» المنبثقة من اللجنة الرئيسية لـ«دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم» المشكلة بالقرار الديواني رقم (٢٠١٢/١) بتاريخ ٢١ من مارس ٢٠١٢م.

تنطلق هذه الدراسة من حاجة قطاع التعليم العالي في السلطنة إلى التطوير بما يتواكب واحتياجات المجتمع والتطورات العلمية والمعرفية المتسارعة، بغية تمكين مخرجات قطاع التعليم من المنافسة العلمية والتقنية إقليمياً وعالمياً. ومن هذا المنطلق؛ اشتملت الدراسة على أقسام عدة، هي إدارة التعليم العالي بمختلف مستوياته ومساراته، وإعداد التصورات المستقبلية المناسبة لهذا الشأن، إضافة إلى دراسة إمكانية وضع إطار قانوني للتعليم العالي.

ففيما يتعلق بإدارة التعليم العالي في السلطنة، تناولت الدراسة مختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومية باستثناء المؤسسات العسكرية، وقد اتضح وجود عدد من التحديات، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات التي تقترح إعادة هيكلة إدارة هذا القطاع، على أن يشمل المقترح المكونات الرئيسة الآتية: مجلس التعليم بصفته الجهة المسؤولة عن رسم السياسات العامة للتعليم بجميع مراحله وأنواعه وبشقيه الحكومي والخاص، ووزارة التربية والتعليم بصفتها جهة تنظيمية وإشرافيه وتنفيذية في جانب التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي الحكومي وجهة تنظيمية وإشرافية للتعليم المدرسي الخاص، ووزارة التعليم العالي بصفتها جهة تنظيمية وإشرافية معنية بقطاع التعليم العالي الحكومي والخاص، والهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي التي يتمثل دورها في منح الاعتماد لجميع مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي، واعتماد مؤسسات التعليم العالي والتقني والمهني وبرامجها.

وتطرقت الدراسة كذلك إلى إمكانية وضع إطار قانوني للتعليم العالي، وأوصت بأهمية الإسراع في استصدار قانون للتعليم العام والعالي بشقية الحكومي والخاص، ليحدد فلسفة التعليم وأهدافه، ويمهد لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠، على أن يغطي الإطار القانوني جميع مكونات منظومة التعليم من الجهات التشريعية، والتنظيمية، والتنفيذية، والمؤسسات التعليمية، والمنتسبين إليها، وجميع أصحاب العلاقة بالعملية التعليمية، وأن يشمل الإطار القانوني تنظيم العلاقة بين هذه المكونات والنموذج التشغيلي للتعليم بجميع مراحله وأنواعه وبشقيه العام والخاص.

رئيس الجلسة : د. عبدالله بن خميس الكندي

المقرر : د.محمد بن خميس الفارسي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. عمل دراسة جدوى وحساب التكاليف المطلوبة لتنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ ودراسة إعادة هيكلة التعليم من حيث الموارد المادية والبشرية المطلوبة للتنفيذ.

٢. استمرار الحكومة في تقديم التعليم المجاني للمواطنين مع إشراك القطاع الخاص للمساهمة في تقديم الخدمات التعليمية.

٣. إعطاء أهمية للتدريب المهني في هيكلة التعليم لأهمية هذا القطاع في إعداد الكوادر المدربة من فنيين وعمال مهرة.

٤. النظر في إدراج مؤسسات التعليم التي تشرف عليها المؤسسات العسكرية في مقترح إعادة هيكلة منظومة التعليم.

دراسة إعادة هيكلة نظام التعليم العام

تقديم: د. خميس بن سعود التوبي
عضو لجنة دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم

تعرض هذه الورقة التقرير الذي أعدته اللجنة الفرعية لـ«دراسة إعادة هيكلة نظام التعليم العام» المنبثقة من اللجنة الرئيسية لـ«دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم» المشكلة بالقرار الديواني رقم (٢٠١٢/١) بتاريخ ٢١ من مارس ٢٠١٢م.

اعتمدت منهجية الدراسة على التعرف على الوضع الحالي لنظام التعليم العام من خلال العروض والتقارير والبيانات التي قدمها المختصون في وزارة التربية والتعليم وجامعة السلطان قابوس ومركز القبول الموحد، وعلى الزيارات الميدانية للمحافظات لمعرفة الواقع التعليمي في السلطنة، بالإضافة إلى دراسة البنك الدولي، ودراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم. كما تم الاطلاع على أفضل الممارسات والإجراءات التعليمية لبعض الدول، إضافة إلى الاطلاع على بعض النظريات التربوية في النظم التعليمية.

ويتضمن التقرير تعريفًا بمشكلة الدراسة، وعرضًا للمنهجية التي اتبعتها اللجنة في الحصول على البيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج. ثم بيانًا للنتائج التي توصلت إليها اللجنة مقسمة على ثمانية محاور وفقا لقرار تشكيل اللجنة هي: السلم التعليمي الحالي ومراحله المتوالية، وبنية المناهج الدراسية، والنظر في إمكانية طرح مقررات دراسية ذات طابع تقني ومهني، وإدارة نظام التعليم العام ومدى تحقيقه لفلسفة التعليم وأهدافه، وأنظمة إعداد المعلمين ومستوى تأهيلهم ونوعيته، ونظام الإشراف التربوي ووسائله وأساليبه، والخدمات التعليمية المساندة، والدور الذي يقوم به القطاع الخاص.

وقد أوضحت الدراسة أن هناك الكثير من الإنجازات التي تحققت في مجالات المحاور التي تناولتها، ولاسيما فيما يتعلق بنشر التعليم وتوفيره للجميع، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العام، وتعمين الكوادر الإدارية والفنية، والعمل على تنمية قدراتها، وتوفير البنى والمستلزمات الأساسية، وبناء المناهج الدراسية ومراجعتها وتطويرها.

غير أن الجوانب المتعلقة بجودة التعليم، ومستويات الخدمة المقدمة، وأداء الكوادر الإدارية والفنية والتدريسية، وأداء الطلبة، لا زالت دون مستوى الطموح مقارنة بمعايير الأداء الدولية، حيث أوضحت الدراسة وجود تحديات تواجه نظام التعليم العام في السلطنة أبرزها: الضعف الكبير في المهارات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب) لدى الطلبة في مختلف الصفوف الدراسية، والتدني الملحوظ في مستوى أداء الطلبة في الامتحانات الدورية والنهائية، وتحقيق مستوى دون المتوسط في الامتحانات الدولية في مهارات القراءة والعلوم والرياضيات.

كما تناول التقرير التحديات المتعلقة بالمحاور الثمانية بشيء من التفصيل، وأتبع كلا منها بجملة من التوصيات والمقترحات التي يؤمل أن تساهم في تطوير نظام التعليم العام، والمرتكزات التي يقوم عليها، باعتباره العمود الذي تستقيم عليه المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في السلطنة.

رئيس الجلسة : د. عبدالله بن خميس الكندي

المقرر: د. سليمان بن سيف الغتامي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. تحديد مؤسسات إعداد المعلمين المعتمدة خارج السلطنة وفق معايير محددة،والاهتمام برخصة مزاولة المهنة للمعلمين كل خمس سنوات.

٢. إجراء اختبارات قبول للمعلمين في الميول والاتجاهات قبل دخولهم مؤسسات الإعداد وذلك على غرار اختبارات القدرات الرياضية الفنية.

٣. الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي، ومد الدراسة في هذه المرحلة لتكون أكثر من سنة واحدة، مع الاهتمام بإعداد معلم مرحلة ما قبل المدرسة.

٤. تحديد موقع مراكز رعاية الموهوبين في هيكلة التعليم المقترحة.

٥. وضع آلية لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الهيكلة المقترحة.

٦. مراعاة الجانب العملي التطبيقي في مجال الابتكار.

٧. التركيز على اللغة العربية في تطوير التعليم والمناهج الدراسية.

٨. تقسيم المراحل التعليمية وفق أربع مراحل كالآتي: (١ -٤) (٥ – ٧) (٨ – ١٠) (١١ - ١٢).

٩. النظر في فصل الجنسين في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، خاصة أن الطلبة الذكور يعانون من ضعف في تحصيلهم الدراسي عند انتقالهم إلى الصف الخامس، فضلا عن السلوكيات غير الجيدة التي تظهر منهم في هذا السن.

١٠. مراعاة التساوي من حيث التركيز والاهتمام في مجال تعيين الكادر التعليمي والخدمات التعليمية المقدمة في المحافظات المختلفة، وبخاصة تلك التي تعاني من ضعف التحصيل لدى طلبتها.

١١. تضمين الاستراتيجية فتح باب الدراسات العليا لطلبة التعليم المهني، حيث ربطت الاستراتيجية انتهاء فترة دراستهم بانخراطهم في العمل فقط.

١٢. تطبيق السلاسل العالمية في المناهج الدراسية، وبخاصة في العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية.

١٣. وضع منهج يعنى بالقيم والأخلاق.

١٤. التركيز في مرحلة التعليم الأساسي على المهارات الرئيسة، وهي القراءة والكتابة والحساب.

دراسة أنظمة إدارة جودة التعليم

تقديم: د. يونس بن خلفان الأخزمي
عضو لجنة دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم

تعرض هذه الورقة التقرير الذي أعدته اللجنة الفرعية لـ«دراسة أنظمة إدارة جودة التعليم» المنبثقة من اللجنة الرئيسية لـ«دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم» المشكلة بالقرار الديواني رقم (٢٠١٢/١) بتاريخ ٢١ من مارس ٢٠١٢م.

وقد تطرق التقرير إلى أنظمة إدارة جودة التعليم في السلطنة مشتملاً على الآتي: الأنظمة والإجراءات المتبعة لإدارة الجودة في السلطنة، ومستوى خريجي دبلوم التعليم العام الذين يشكلون مدخلات التعليم العالي الحكومي والخاص لمعرفة مدى تأهيلهم معرفياً ومهارياً للالتحاق بمسارات التعليم العالي وتخصصاته، وتشخيص نوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومستواها، ومدى تلبيتها لاشتراطات مؤسسات المجتمع وسوق العمل.

وقد تبين من خلال التقرير وجود جهود حثيثة تقوم بها وزارة التربية والتعليم لإدارة وتطبيق معايير الجودة في المؤسسات التابعة لها، من خلال دوائر أنشئت لهذا الغرض مثل: دائرة الجودة، ومكتب ضمان الجودة للمدارس الخاصة، والمكتب الفني للدراسات والتطوير، ودائرة تطوير الأداء المدرسي، ودائرة الإشراف التربوي، بيد أن تعدد هذه الجهات أسهم في تشتت الجهود، وتوزع الموارد المتاحة الأمر الذي أفقدها الكثير من فاعليتها.

وعلى صعيد قطاع التعليم العالي الحكومي والخاص فقد خلص التقرير إلى أن العديد من أنظمة جودة التعليم في العالم ترتكز على ربط العملية التعليمية بسوق العمل خلال فترة الدراسة، فتخصص تلك الأنظمة نسبة كبيرة من ساعات الدراسة للتدريب، إلا أن هذا الجانب يبدو غائباً عن عدد من مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، وحتى تلك التي تخصص نسبة من ساعات التدريس للعملية التدريبية لا تعدها عنصراً من عناصر الجودة.

كما تطرق التقرير إلى تحليل ترتيب السلطنة فيما يتعلق بمحور التعليم العالي والتدريب في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٢/٢٠١٣م فقد احتلت الترتيب ٦١ من بين ١٤٤ بلداً، مما يعني ضرورة العمل على إحداث تطوير جوهري للنظام التعليمي ولنوعية تعليم مادتي الرياضيات والعلوم ونوعية التعليم ما بعد الثانوي والتدريب وخدماته والبحث العلمي على نحو يحقق للسلطنة التقدم المنشود في هذا المجال مما ستكون له انعكاسات إيجابية على نوعية العرض من القوى العاملة الوطنية لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي.

وختاماً أكد التقرير على أهمية مراجعة الإجراءات والأنظمة المتعلقة بجودة التعليم بمختلف مراحله، وأهمية رفع مستوى مخرجات دبلوم التعليم العام وما يعادله والرقي بمخرجات التعليم العالي لتتواكب مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

رئيس الجلسة : سعادة د. عصام بن علي الرواس

المقرر: د. محمد بن سيف البوسعيدي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من المناقشات:

١. تبني تعريف شامل ودقيق للجودة يشمل مؤشرات متفقا عليها تغطي جميع محاور العمل والخدمة التي تقدمها المؤسسة التعليمية.

٢. تبني مقترحات عملية لرفع دافعية الطلاب الذكور لتحسين تحصيلهم المدرسي.

٣. تبني نظام واضح للحوافز والمساءلة يطبق على جميع منتسبي مؤسسات التعليم.

٤. الاهتمام بالمبنى المدرسي ليكون بيئة تعليمية ذات جودة تمكن من تحقيق أهداف التعلم.

٥. إصدار قانون موحد للتعليم ذي شقين؛ الأول للتعليم المدرسي والآخر للتعليم العالي.

٦. توفير الكوادر التعليمية المؤهلة للتدريس في التعليم ما قبل المدرسي، والاهتمام بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

٧. إعادة فتح بعض كليات التربية للعمل على إعداد المعلمين قبل الخدمة وفي أثنائها، والاستفادة من تجارب بعض الدول في إعداد المعلمين.

٨. تعيين المحاضرين في كليات التربية من ذوي الخبرة في التعليم المدرسي.

٩. زيادة عدد الجامعات الحكومية للمساهمة بالنهوض بجودة التعليم.

١٠. قيام المؤسسات المسؤولة عن التعليم بمواءمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل.

١١. تجويد المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي ومراجعتها وتنقيحها بصورة مستمرة.

دراسة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي

تقديم: د. أحمد بن محمد الهنائي
عضو لجنة دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم

تعرض هذه الورقة التقرير الذي أعدته اللجنة الفرعية لـ«دراسة الطاقة الاستيعابية بمؤسسات التعليم العالي» المنبثقة من اللجنة الرئيسية لـ«دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم» المشكلة بالقرار الديواني رقم (٢٠١٢/١) بتاريخ ٢١ من مارس ٢٠١٢م.

وقد شمل التقرير عدة جوانب منها: تطور التعليم العالي، وواقع الطاقة الاستيعابية، والتوقعات المستقبلية لها، والتحديات التي تواجه زيادتها، ومتطلبات رفعها. وتم تنفيذ الدراسة بالاعتماد على البيانات الإحصائية المعتمدة، والتواصل مع الجهات المختصة بتلك المؤسسات لتقديم البيانات المطلوبة، ومطابقتها على الواقع من خلال الزيارات الميدانية التي نفذت من قبل فنيين منتمين للقطاعات التعليمية المختلفة لقرابة ست وخمسين مؤسسة تعليم عال حكومية وخاصة. كما تم تنفيذ زيارات خارجية للاستفادة من خبرات تلك الدول في وضع الحلول.

ويوضح التقرير تطور مؤسسات التعليم العالي من حيث أعدادها وأعداد الطلبة وأعضاء الهيئات الأكاديمية والإدارية والفنية بشكل عام، ثم يعرج إلى توضيح ذلك التطور على مستوى مؤسسات التعليم العالي كلٌ على حدة، بعدها يتمحور الحديث للتركيز على محاور رئيسة هي: أعداد الطلبة المقبولين، ومجمل الطلبة الدارسين في المؤسسة، والمرافق المتوفرة في كل مؤسسة تعليمية.

وباستقراء نتائج واقع الطاقة الاستيعابية، فإنها تشير إلى أن عدد الطلبة المقبولين بمؤسسات التعليم العالي تضاعف كثيراً بدءاً من العام الأكاديمي ٢٠١٢/٢٠١١ في تخصصات: الإدارة والتجارة، وتكنولوجيا المعلومات، والهندسة والتكنولوجيا المرتبطة بها، في حين جاء عدد الطلبة محدودا في تخصصات: العمارة والإنشاء والخدمات الشخصية في المؤسسات الحكومية والخاصة. كما أن هناك علاقة للطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي بمدى توفر المقومات والمرافق والإمكانيات المالية المناسبة، حيث تواجه خطط رفع الطاقة الاستيعابية في معظم تلك المؤسسات تحديات تتعلق بتوفير تلك المقومات. أما مؤسسات القطاع الخاص فتخضع خططها لسياسة العرض والطلب. ومن حيث مصدر التمويل، فإن عدد الطلبة الدارسين على نفقة الحكومة (٧٣٦٤٦) طالب وطالبة يشكلون ما يقارب (٧٢٪) من إجمالي أعداد الدارسين. ويختم التقرير بتوقعات الطاقة الاستيعابية المستقبلية مع توصيات تعالج التحديات الحالية وتتطلع لمستقبل أفضل لهذا القطاع.

رئيس الجلسة: سعادة حبيب بن محمد الريامي

المقرر: د. محمد بن طالب الكيومي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. وضع برامج موجهة لتقليل الفوارق بين الذكور والإناث في التحصيل الدراسي.
٢. رفع نسب الالتحاق في برامج الماجستير والدكتوراه نظرا لكثرة طلبات مواصلة الدراسة بعد البكالوريوس.
٣. توجيه العناية نحو التوعية بنوعية التخصصات المتوافرة، وليس عدد المقاعد التي توفرها مؤسسات التعليم العالي فقط.
٤. مراعاة التوزيع الجغرافي للتخصصات التي توفرها مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، بسبب عزوف بعض الطلبة خاصة الإناث عن الدراسة خارج أماكن سكناهن لنقص الخدمات المتعلقة بالنقل والسكن.
٥. توضيح معايير اختيار الطلبة للابتعاث الخارجي.
٦. إعادة النظر في معايير اختيار الجامعات الخارجية التي يدرس فيها الطلبة الحاصلون على بعثات ومنح خارجية.
٧. الحد من تزايد الجامعات والكليات الخاصة.
٨. زيادة البعثات الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة لانخفاض تكلفة الطالب فيها.
٩. التوسع في رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

دراسة تنويع التعليم العالي ومواءمته مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل

تقديم: د. عبدالحكيم بن هلال الاسماعيلي
عضو لجنة دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم

تعرض هذه الورقة التقرير الذي أعدته اللجنة الفرعية لـ«دراسة تنويع التعليم العالي ومواءمته مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل» المنبثقة من اللجنة الرئيسية لـ«دراسة إعادة هيكلة منظومة التعليم» المشكلة بالقرار الديواني رقم (٢٠١٢/١) بتاريخ ٢١ من مارس ٢٠١٢م.

وتقدم هذا الورقة تحليلاً مفصلاً لدارسة المعارف والمهارات لمخرجات التعليم العالي، ومدى مواءمتها مع سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية في السلطنة، حيث غطت هذه الدراسة خمسة محاور هي: المتطلبات المستقبلية لهذه المعارف والمهارات في مختلف القطاعات، والبرامج المختلفة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، والتدريب المهني الذي توفره تلك المؤسسات، والخطط المختلفة للتعليم التقني والتدريب المهني، وخبرات الدول والمؤسسات التعليمية للدول المتقدمة، ويقدم التقرير النتائج المفصلة عن هذه المحاور بالإضافة إلى التوصيات.

وتشير نتائج التقرير إلى أنه ليست هيمنة القوى العاملة الوافدة في القطاعات الاقتصادية الخاصة وحدها ما يشكل تحديا، بل ازديادها أيضا مع زيادة تطور هذه القطاعات، ومن ثم فإن الزيادة في اكتساب المهارات والمعارف الموازية لهذه التطورات تكون لصالح القوى العاملة الوافدة بدلا من العُمانية، مما يترتب عليه تقليل إمكانية بناء مقدرات وسعات معرفية ومهارية للوطن.

ويشير التقرير – رغم أن بنية التعليم العالي العُمانية تمتلك أكبر عدد من مؤسسات التعليم العالي بالنسبة لعدد سكانها مقارنة مع دول كثيرة – إلى أن كفاءة وفعالية هذه المؤسسات من ناحية التنبؤ للمعارف والمهارات الآنية والمستقبلية المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ونوعية البرامج، وطرحها، وضمان جودتها، ومواءمتها مع متطلبات القطاع الخاص، لا تلبي الآمال المرجوة لتطوير القوى العاملة الوطنية.

وتشير نتائج التقرير إلى وجود ازدواجية في طرح البرامج في مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد. كما تبين وجود ضعف أساسي في هيكل المؤهلات لأكبر نظام في التعليم العالي مقارنة بالعدد (للتعليم التقني)، ويؤدي هذا الضعف إلى ضعف المهارات المكتسبة في مختلف المستويات (فني- تقني – اختصاصي) التي يمنحها هذا النظام.

وقد وضح التقرير – فيما يتعلق بالتدريب المهني – عدم وجود معايير لتطوير المناهج التي تعكس المتطلبات الآنية والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية كوجهة موحدة مانحة للشهادات، ومسؤولة عن ضمان جودة هذه المؤهلات.

وقد أوصى التقرير بإنشاء مجالس للمهارات مسؤولة عن رصد المعارف والمهارات الآنية والمستقبلية، ومواءمتها مع برامج مؤسسات التعليم العالي والتدريب في جميع القطاعات الاقتصادية، وتطوير هيكلة المؤهلات للتعليم التقني عن طريق تشعيب هذا الهيكل لتكون له ثلاثة مسارات منذ قبول الطالب، وإنشاء جهة مانحة للشهادات دون مستوى البكالوريوس، وتوجيه الموارد التعليمية والتدريبية إلى تطوير التعليم والتدريب في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الداخلة في استراتيجية الاقتصاد العُماني، وتقليل ازدواجية البرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي.

رئيس الجلسة : الفاضل هلال بن حمد الحسني

المقرر: الفاضلة منى بنت حبراس السليمية

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. إجراء دراسة للاحتياجات من التخصصات لسوق العمل،تعتمد على استشراف حاجة قطاعات سوق العمل من التخصصات، نظرا للتغيرات المستمرة في قراءات السوق من جهة، وتجدد التخصصات بشكل متسارع من جهة أخرى.

٢. إنشاء مراكز بحثية متخصصة تعنى بالتعليم واحتياجات سوق العمل.

٣. النظر في إبقاء تبعية الكليات التقنية لوزارة القوى العاملة.

٤. تطبيق نظام التلمذة المهنية في التعليم المدرسي، والسماح للطالب بعد انتهائها بمواصلة دراسته.

٥. إيلاء الدراسات الإنسانية حقها من برامج التعليم العالي.

فلسفة التعليم وقانونا التعليم المدرسي والعالي

- مشروع وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان
- مشروع قانون التعليم المدرسي
- مشروع قانون التعليم العالي

مشروع وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان

تقديم: سعادة د. حمود بن خلفان الحارثي
رئيس لجنة تطوير وثيقة فلسفة وأهداف التربية في سلطنة عُمان

تُعد وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان مرجعًا مهمًا في توجيه ملامح السياسة التربوية التي ينتهجها النظام التربوي بالسلطنة. وقد شهدت الساحة التربوية عمومًا، وفي السلطنة على وجه الخصوص، مستجدات جعلت أمر تطوير هذه الوثيقة ضرورة ملحة خلال المرحلة الراهنة، لتكون معبرة عن الرؤية الحقيقية لتطوير مسيرة التعليم في السلطنة، والمرتكز الأساس الذي يمكن البناء عليه لتحسين جودة المخرجات التعليمية.

وتكمن أهمية وجود فلسفة للتعليم في السلطنة في كونها المحرك نحو تطوير التعليم والإصلاح التربوي في جميع مؤسسات التعليم، فهي تشكل أهمية خاصة في توحيد الرؤى والممارسات في قطاع التربية والتعليم، انطلاقا من أسس ومبادئ ونظريات تربوية معاصرة، تمثل الإطار العام الذي يوجه العملية التعليمية نحو التحسين والتطوير، وفق مصادر ومبادئ وأهداف عالية الجودة والمصداقية.

وتعرض هذه الورقة أربعة مواضيع، أولها مسوغات مراجعة وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان وتطويرها. وثانيها آلية العمل التي اتُّبعت في بناء الوثيقة. وثالثها المصادر التي اعتمدت عليها الوثيقة، وهي الدين الإسلامي، والفكر السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- والنظام الأساسي للدولة، والدور الحضاري العُماني، وخصائص المجتمع العُماني واحتياجاته وطموحاته وتحدياته، وخصائص المتعلم، والفكر التربوي المعاصر، والعهود والمواثيق الدولية، والخطط الاستراتيجية للدولة، والقضايا العالمية المعاصرة.

ورابعها المبادئ والأهداف التي يرتكز عليها بناء عناصر المنظومة التعليمية التعلمية وتطويرها، ومنها النمو المتكامل للمتعلم، والهوية والمواطنة، والعزة والمنعة الوطنية، والتمسك بالقيم والسلوكات الحميدة، والتربية من أجل التنمية المستدامة، والمحاسبية والمسؤولية، والتربية مسؤولية وشراكة وطنية، والتربية على حقوق الإنسان، والتربية من أجل السلام والتسامح، والفكر الديمقراطي، وتعليم عالي الجودة للجميع، والتعلم مدى الحياة، والعلم والعمل، والتفكير العلمي، والريادة والابتكار، ومجتمع المعرفة والتكنولوجيا (التقانة).

وتعد الأهداف المدرجة في هذه الفلسفة ترجمة لغايات المجتمع العُماني وطموحاته وتطلعاته في مجال التربية والتعليم، وتحدد أوجه الأنشطة التربوية المراد تحقيقها في الأفراد. ويتمثل دور منظّري المناهج خصوصًا والعملية التربوية ومخططيها ومطوريها عمومًا في ترجمة تلك الأهداف العامة إلى أهداف إجرائية قابلة للقياس، من خلال صياغة مخرجات ومعايير تعليمية في المعارف والمهارات الإدراكية والقدرات العامة، وجوانب التحصيل في المجالات التخصصية المختلفة.

رئيس الجلسة : سعادة الشيخ علي بن ناصر المحروقي

المقرر: د. عبد الله بن مسلم الهاشمي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. مراعاة تعاليم الدين الإسلامي وقيم المجتمع العماني في المواد التعليمية المقدمة للطلبة.

٢. وضع مقرر دراسي مخصص لحقوق الإنسان وآخر لتاريخ السلطنة ولاسيما إنجازات صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم-حفظه الله و رعاه.

٣. تحديد آلية لضمان تطبيق فلسفة التعليم المقترحة.

مشروع قانون التعليم المدرسي

تقديم: د. بدر بن حمود الخروصي
عضو فريق مراجعة وتطوير قانون التعليم المدرسي

يأتي مشروع قانون التعليم المدرسي ضمن سلسلة متواصلة من الجهود الرامية إلى تطوير التعليم في السلطنة من خلال العناية بتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للنظام التعليمي إيمانا بأهمية هذا الجانب في تحقيق أهداف النظام التعليمي في المجتمع وتجويد مخرجاته.

ويعد مشروع قانون التعليم المدرسي استجابة للتوسع الكبير الذي شهدته منظومة العمل التربوي خلال العقود الماضية، وتمهيدا لمرحلة جديدة من التطوير. إن تطوير قانون خاص بالتعليم المدرسي هو ترجمة لتوصيات جملة من الدراسات التربوية التي نفذتها الوزارة في السنوات القليلة الماضية والتي أجمعت على أهمية حوكمة النظام التعليمي في السلطنة، وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية التي تكفل بيئة تربوية محفزة وداعمة لثقافة الإبداع والتجديد في مختلف المستويات الفنية والإدارية. وقد بني القانون بالاستفادة من تجارب عدد من النظم التربوية الرائدة التي نجحت في تطوير قوانين خاصة بالتعليم.

أُعِدّ قانون التعليم المدرسي بالتشاور مع المعنيين بالعمل التربوي داخل الوزارة وخارجها، بحيث يستجيب لمتطلبات النظام التعليمي في السلطنة، وللحاجات المستجدة للمتعلم، ولمقتضيات المرونة والكفاءة التي تستلزمها إدارة النظام التعليمي في القرن الحادي والعشرين. ويتوزع مشروع قانون التعليم المدرسي على عشرة أبواب تضم كل منها فصولا متعددة، شملت جوانب منها: متطلبات القبول في مراحل التعليم المختلفة، وبرامج التربية الخاصة، والمناهج، والتقويم التربوي، والتعليم الخاص، وبيئة التعلم، ومواصفات المبنى المدرسي، وتمويل التعليم، إضافة إلى جوانب تتعلق بالهيئة التعليمية بالمدارس من حيث رخصة مزاولة مهنة التعليم، والمنطلقات الأساسية لمتابعة أوضاع الهيئة التعليمية وإدارة شؤونها.

رئيس الجلسة : سعادة الشيخ علي بن ناصر المحروقي

المقرر: د. عبد الله بن مسلم الهاشمي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. عرض مشروع القانون بتوسع على العاملين في الميدان التربوي قبل إقراره.
٢. إخضاع المعلمين لاختبار قبل تعيينهم.
٣. وضع معايير لتعيين المعلمين، ثم تدريبهم وتأهيلهم في أثناء الخدمة.
٤. إعطاء دور لمجلسي الشورى والدولة في مراجعة القانون.
٥. إضافة مواد في مشروع القانون تتعلق بحماية النشء من وسائل الإعلام الموجهة ووسائل التواصل الاجتماعي.
٦. مراجعة مواد القانون لغويا لتتواءم مع اللغة القانونية المعتمدة.
٧. عرض مشروع القانون على الطلبة باعتبارهم المستهدفين بالعملية التعليمية.
٨. الاستفادة من الدراسات التي أجريت في مجلس عمان في التعليم بشقيه العام والعالي.
٩. اتخاذ القانون منطلقًا لتحديد الرقابة وضبط الجودة،مع ضرورة توفير الكادر المتخصص الكافي لتطبيق القانون.
١٠. تضمين مشروع القانون نصوصا واضحة تتعلق بالمحاسبية وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب في العمل الفني والإداري لتحقيق الجودة في التعليم.
١١. تشديد المحاسبية للحد من حالات التقصير والإهمال المتكررة والمتزايدة.
١٢. توضيح دور مجالس الآباء والأمهات في الشراكة في العملية التعليمية في مشروع القانون.
١٣. تحديد دور المسؤول المباشر في المدرسة في تحديد العقوبة على الطالب أو المعلم المخالف.
١٤. تحديد علاقة المعلم بالطالب في ضوء قانون حقوق الطفل.
١٥. تضمين مسؤولية الهيئة العامة المقترحة للاعتماد المدرسي في مشروع قانون التعليم المدرسي.
١٦. إدراج مواد تتعلق بالتعليم المهني في قانون التعليم المدرسي.
١٧. إلغاء المراكز الخاصة التي تفتح لإعطاء تقوية في التحصيل للطلبة وتقديم دروس خصوصية نظرا لنتائجها السلبية على أداء المعلم والطالب.

الأفكار والمقترحات الواردة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

١. توحيد قانون التعليم ليشمل التعليم المدرسي والعالي.
٢. تطبيق نظام الرخصة المهنية للمعلمين تجدد كل خمس سنوات.

مشروع قانون التعليم العالي

تقديم: د. سيف بن أحمد الرواحي
عضو لجنة صياغة قانون التعليم العالي

يعد مشروع قانون التعليم العالي أحد الآليات والأدوات المنظمة للتعليم العالي في السلطنة، فلا يخفى بأن القوانين المنظمة للتعليم العالي حاليا كثيرة توازي تعدد المؤسسات المشرفة على التعليم العالي والمؤسسات المقدمة للخدمة التعليمية مما أوجد إمكانية عدم الانسجام التام بينها.

وانطلاقا من التوجه الصادر من مجلس التعليم الموقر لوزارة التعليم العالي بشأن إعداد مشروع متكامل عن قانون التعليم العالي، حرصت اللجنة القائمة على صياغة القانون على أن تنضوي تحت القانون المنتظر للتعليم العالي أنواع التعليم العالي التقني والتطبيقي والمهني (الحكومي والخاص) بالإضافة إلى الإجراءات التي تنظم مؤسسات التعليم العالي من حيث الإنشاء والتخصصات والبرامج والجودة بما يخدم مسيرة هذا القطاع بسلطنة عُمان.

وقد روعي في كتابة مواد القانون ديمومة القانون والبعد عن تضمينه أية أحكام تفصيلية، وقصر نصوصه على الأحكام الأساسية العامة والضرورية لمعالجة مختلف الموضوعات التي يتناولها، وتفويض اللوائح التنفيذية والتنظيمية في معالجة مختلف الأحكام التفصيلية المتصلة بأحكامه. كما جاءت نصوص مسودة المشروع لتنظم عمل التعليم العالي بما يكفل ضمان تحقيق الأهداف والغايات المرجوة من ورائه كافة، ومن أهمها التوجه العام للسلطنة في تبنى معايير ضمان الجودة في أبعاد المنظومة التعليمية.

محاور مشروع قانون التعليم العالي

- الفصل (١): التعريفات؛ يتناول هذا الفصل تعريفات المصطلحات والعبارات والكلمات التي تستخدم في سياق القانون.
- الفصل(٢): الأحكام العامة؛ الأحكام التي تسري على الوقائع التي ينظمها أو يحكمها هذا القانون وتبين مدى سريانه.
- الفصل (٣): أهداف التعليم العالي؛ مجموعة من الأهداف التي يسعى التعليم العالي ممثلا في جميع مؤسساته التنظيمية والتنفيذية لتحقيقها.
- الفصل (٤): مؤسسات التعليم العالي؛ يعنى بتنظيم مؤسسات التعليم العالي من حيث إنشاؤها وإلغاؤها وآلية طرح البرامج الأكاديمية بالإضافة إلى تنظيم عمل المجالس واللجان بها والأمور الإدارية والمالية التي تنظم العمل.
- الفصل (٥): البعثات والإعانات الدراسية؛ يعنى بتنظيم شؤون الابتعاث الداخلي والخارجي في مرحلة الدراسات الجامعية والدراسات العليا.
- الفصل (٦): المؤهلات العلمية ومعادلة الشهادات؛ يتناول هذا الفصل شروط وإجراءات معادلة المؤهلات الدراسية ومعايير الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي.
- الفصل (٧) الجزاءات والعقوبات؛ ينظم هذا الفصل الجزاءات والعقوبات التي تقع على مؤسسات التعليم العالي في حالة مخالفتها لأحكام هذا القانون.

فى إنجاز هذا المشروع استعانت اللجنة بالقوانين واللوائح المنظمة للتعليم العالي في السلطنة، وكذلك نماذج لبعض قوانين التعليم العالي في بعض الدول لتكون مادة استرشادية لأداء مهمتها وحتى يكون عملها حرفياً ومهنياً.

رئيس الجلسة : سعادة الشيخ علي بن ناصر المحروقي
المقرر: د.عبد الله بن مسلم الهاشمي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. إشراك مؤسسات التعليم العالي الخاصة في وضع مواد القانون.
٢. إلغاء شرط تحديد سن أربعين سنة للتقدم للدكتوراه وخمس وثلاثين سنة للتقدم للماجستير، لتأكيد حق الجميع في التعليم.
٣. عقد ورشة لمناقشة مشروع القانون مع منتسبي مؤسسات التعليم العالي.
٤. إدراج مواد تتعلق بالتعليم المهني في قانون التعليم العالي.
٥. تضمين مسؤولية الهيئة العامة للاعتماد الأكاديمي في قانون التعليم العالي.

التعليم والتدريب والتشغيل: التخطيط وآفاق المستقبل

- الأمانه العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

التعليم والتدريب والتشغيل: التخطيط وآفاق المستقبل

تقديم: أ.د. سمير رضوان
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

تستهدف الورقة بلورة نتائج البحوث والدراسات وكذلك استطلاعات الرأي التي قامت بها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط المتعلقة بإلقاء الضوء على الأهمية المحورية للتعليم لمستقبل التنمية والرفاه الاجتماعي في السلطنة، مع توضيح الارتباط بين التعليم والتدريب بهدف تحقيق التوظيف الكامل للمواطنين في وظائف منتجة وذات عائد مناسب، كما ترمي الورقة إلى التأكيد على أهمية الاستثمار في الإنسان العُماني – عن طريق التعليم والتدريب – في صياغة الخطط المستقبلية للاقتصاد العُماني بدءاً من الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) والرؤية المستقبلية ٢٠٤٠، وتتضمن الورقة المحاور الآتية:

أولاً: تقييم مسيرة التنمية في الماضي، وتقدير حجم التحديات التي تفرضها التطورات المحلية والإقليمية والدولية؛ إذ أسفرت عملية التقييم التي تمت في إطار إعداد التقرير «السياسات الاجتماعية في إطار الانطلاق الاقتصادي» والحوار المجتمعي حوله عن أن التحدي الأول للمستقبل هو التعليم والتدريب الذي يؤهل المواطن للدخول في سوق العمل، وخاصة القطاع الخاص، فمع حلول عام ٢٠٤٠م يقدّر أن يصل تعداد السكان في السلطنة إلى نحو ٥،٧ مليون نسمة منهم ٣،٨ مليون مواطن، ويتطلب ذلك توفير فرص تشغيل لقوة العمل العُمانية التي من المتوقع أن تصل إلى نحو ١،٣ مليون.

ثانياً: التعليم والتدريب وإشكالية سوق العمل؛ فهناك إجماع على أن إشكالية سوق العمل العُماني تتمثل في «عزوف» الشباب عن العمل في القطاع الخاص و«تفضيل» العمل الحكومي، ورغم هذه الحقيقة إلا أنه يجب تقديم تفسير أعمق لهذه الظاهرة، وهنا السؤال الذي ينبغي طرحه هو: هل تؤهل منظومة التعليم والتدريب الشباب العُماني للمنافسة في سوق العمل؟ تشير الإحصاءات إلى أنه في عام ٢٠١٢م، بلغت نسبة الوافدين العاملين في القطاع الخاص ٨٥٪ في حين كانت نسبة العُمانيين ١٥٪ فقط (مع نسبة ضئيلة من العاملين لحسابهم الخاص). ومما لا شك فيه أن هناك بعض التطورات الإيجابية التي تمت في العقود الأربعة الماضية، ولكن الطريق ما زال طويلاً، ووفقاً لتقرير البنك الدولي عن التعليم في الشرق الأوسط "The Road Not Travelled" فإن التحدي في القرن الحادي والعشرين في المنطقة – ومنها عُمان – يتمثل في استحداث منظومة التعليم والتدريب ترقى إلى مستوى «النمور الآسيوية» بل والدول المتقدمة.

ثالثاً: التخطيط وآفاق المستقبل، إذ سوف تستعرض الورقة الخطوط العريضة لمنهجية التخطيط على المدى المتوسط والطويل، وتشير الدراسات المتعلقة بالخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) إلى ضرورة المضي في تحقيق أهداف الرؤية ٢٠٢٠م وبصفة خاصة في مجالي تعميق عملية التنويع في الاقتصاد العُماني، والإسراع في تطبيق السياسات الهادفة إلى تشغيل القوى العاملة الوطنية، ويتضح بجلاء أن كلا الهدفين يرتبطان ارتباطا مباشراً بتحقيق طفرة في التعليم والتدريب تمكّن المواطن العُماني من المنافسة في سوق العمل وخاصة القطاع الخاص، كذلك تشير الدراسات المستقبلية لعام ٢٠٥٠ م أن ترتيب المجتمعات في سلم النمو سوف يكون رهناً بإقامة مجتمع المعرفة. كما ستعرض الورقة بعض المؤشرات الحاكمة في متابعة التقدم المستقبلي، وستطرح اقتراحات بأهم السياسات والمؤسسات التي ترتقي بكفاءة المواطن العُماني وفي مقدمتها الانتقال من الإتاحة إلى الجودة في التعليم تفعيلاً للاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠، وإنشاء الصندوق الوطني للتدريب – حسب توصيات تقرير السياسات الاجتماعية – ليكون المؤسسة الرائدة في التدريب وإعادة التدريب في عُمان.

رئيس الجلسة: سعادة د.منى بنت سالم الجردانية

المقررة: د.ريا بنت سالم المنذرية

أهم الأفكار والمقترحات المستخلصة من المناقشات:

١. دراسة إمكانية إنشاء الصندوق الوطني للتدريب لتدريب جميع العمانيين.

٢. بناء رؤية واضحة للمستقبل المهني لحملة دبلوم التعليم العام في القطاع الخاص مقارنة مع حملة الشهادات الأعلى.

٣. التركيز على إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية لتجنب أي إشكالات قادمة جراء تقليل نسبة الوافدين في القطاع الخاص.

٤. تصحيح النسب الواردة في الورقة: كتصحيح نسبة الوافدين في القطاع الخاص إلى ٨٦٪، والعمانيين إلى ١٤٪.

٥. التنسيق مع وزارة القوى العاملة عند إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

٦. عدم دقة النسبة الواردة للباحثين عن عمل في عمان ٢٥٪.

٧. إجراء دراسات مسحية وطنية لسوق العمل في السلطنة.

المعايير المهنية

- وزارة القوى العاملة

المعايير المهنية

تقديم: د. محمد بن مصطفى النجار
وزارة القوى العاملة

تعرض هذه الورقة المعايير المهنية العُمانية في سياق التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني، وتناقش أهميتها وأبرز تطبيقاتها في سبيل تحسين مخرجات التعليم التقني والمهني ومواءمتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل. وتستثمر هذه الورقة نظرة دول العالم اليوم إلى الاستثمار في التعليمَ ورأس المال البشري كخيار استراتيجي وقضية قومية، وإلى المؤسسات التعليمية كمؤسسات إنتاجية، لها دورها المؤثر في تحقيق التقدم والتنمية المستدامة، من خلال حجم التعليم المقدم وجودته. وقد أسهمت التطورات والمستجدات العالمية الأخيرة على الساحة الاقتصادية، والثورات المعرفية والتكنولوجية الهائلة، وما فرضته من تحديات العولمة والتحول إلى اقتصاد المعرفة، وما نتج عنها من تغيرات مستمرة في المهن ووسائل وأساليب العمل، أسهمت جميع هذه العوامل في توجيه الاهتمام نحو التعليم والتدريب التقني والمهني، حيث يوجد إجماع نسبي حول أهمية هذا النوع من التعليم والتدريب في تنمية الموارد البشرية، وزيادة مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية، عبر رفد سوق العمل بالقوى العاملة المدربة القادرة على تلبية الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. وفي المقابل تواجه مؤسسة التعليم والتدريب التقني والمهني العديد من التحديات المتعلقة بتحقيق جودة التعليم والتدريب، فالتطور التقني المتسارع يفرض تغيرا مستمرا في متطلبات سوق العمل من الفنيين والتقنيين الممارسين، والمستجدات التربوية تفرض تغيرا نسبيا في فلسفة التعليم ينعكس في تغير دور المحاضر والمدرب التقني والمهني، وإعادة صياغة مفاهيم المنهج والمحتوى التعليمي، وزيادة التركيز على الجوانب السيكولوجية والمهارات الحياتية والتعلمية للطالب. الأمر الذي يتضح في صعوبة تحقيق المواءمة بين نوعية المخرجات والمتطلبات المهارية لسوق العمل، مما أوجد فجوة نوعية بين المخرجات واحتياجات سوق العمل. وتنتهي الورقة إلى أنه للتقليل من هذه الفجوة النوعية، وجهت عديد من الدول اهتمامها نحو المعايير المهنية (Occupational Standards). وفي السلطنة؛ تم إنشاء مركز المعايير والاختبارات المهنية ليتولى صلاحيات إعداد منظومة المعايير والاختبارات المهنية في السلطنة وتسييرها سواء على مستوى الإعداد أو التطبيق بالشراكة مع القطاع الخاص، ليتم توظيفها لدعم مجموعة واسعة من الأهداف الوطنية.

رئيس الجلسة : د. حمد بن هاشم الذهب
المقررة : د. فاطمة بنت يوسف البوسعيدية

الأفكار والمقترحات المستخلصة من المناقشات:

١. ربط التعليم التقني باحتياجات سوق العمل.
٢. تأكيد أهمية الدراسات العلمية في معرفة احتياجات القطاع الخاص من التخصصات المهنية والتقنية.
٣. تثقيف الأجيال القادمة بأهمية الأعمال التقنية والأعمال اليومية والحرف التقليدية وتوجيههم نحو هذه التخصصات.
٤. الاهتمام بالتعليم التقني والفني وتوفير البيئات التعليمية الداعمة لهذه التخصصات.
٥. التوعية بأهمية التخصصات التقنية والفنية بين الطلبة في وقت مبكر من دراستهم.
٦. إدخال بعض الدروس في محتويات مناهج التعليم المدرسي لتأكيد أهمية المهن الحرفية والتخصصات التقنية مع إمكانية التدريب على بعضها في بعض حصص المهارات الحياتية.

النظام الوطني لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عُمان: تطويره وتنفيذه

- الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي

١٤ هـ الموافق ١٤-١٦
البستان - مسقط

النظام الوطني لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عُمان: تطويره وتنفيذه

تقديم: د. سالم بن رضا رضوي
الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي

استجابة للحاجة الملحة لتوفير فرص التعليم العالي للأعداد الكبيرة من خريجي دبلوم التعليم العام، بذلت حكومة سلطنة عُمان جهودا كبيرة لزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية. وحيث إن هذه المؤسسات لم تتمكن من توفير الفرص الكافية لاستيعاب الأعداد المتنامية من الطلبة الراغبين في الانخراط في التعليم العالي، كان من الطبيعي أن توافق الحكومة على فكرة السماح للمؤسسات الخاصة بطرح برامج التعليم العالي في السلطنة، لاستيعاب المزيد من هؤلاء الطلبة. وبناءً على هذه الموافقة، تم إنشاء أول مؤسسة تعليم عال خاصة في السلطنة في منتصف تسعينات القرن الماضي، تلتها العديد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة، والتي يصل عددها اليوم إلى ٢٧ مؤسسة.

ومن المعلوم، فإن أحد الأهداف الأساسية لتوفير فرص التعليم العالي هو بناء كوادر وطنية مؤهلة وقادرة على تلبية متطلبات سوق العمل، والاستمرار في المساهمة الفاعلة في مسيرة التنمية الشاملة للسلطنة. لذا، كان لابد من الاهتمام بجودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، تحقيقا لهذا الهدف. وقد بدا واضحا أن ذلك يتطلب إنشاء جهة حكومية متخصصة، تُعنى بضمان جودة التعليم العالي، وتقوم باعتماد مؤسسات التعليم العالي، والبرامج التي تطرحها، بناء على معايير تضعها ضمن نظام وطني شامل لإدارة جودة التعليم العالي في السلطنة.

وعلى هذا الأساس صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/٥٤) القاضي بإنشاء الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي؛ لتحل محل مجلس الاعتماد السابق، وتعمل كجهة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتتبع مجلس التعليم. وقد جاء إنشاء الهيئة لتكمل المسيرة التي بدأها مجلس الاعتماد السابق في نشر ثقافة الجودة وتطوير النظام الوطني لإدارة جودة التعليم العالي، متضمنا اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية. وقد حرصت الهيئة على اتباع نهج التشاور المكثف مع قطاع التعليم العالي والمعنيين في مختلف مراحل تصميم المكونات الأساسية لهذا النظام وتنفيذها.

ومع أن نهج التشاور، مع القطاع والمعنيين، يعني الحاجة لوقت أطول لتطوير هذا النظام، إلا أن إعطاء قطاع التعليم العالي دوره الحقيقي، وإشراكه في عمليات التطوير والاستفادة من التغذية الراجعة منه يزيد من فاعلية عمل الهيئة، ويضمن موائمة النظام لاحتياجات القطاع.

وتقدم هذه الورقة عرضا لأهم مكونات النظام الوطني لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عُمان، والجهود التي بذلها مجلس الاعتماد السابق في إنشائه، وما قامت به الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي من أجل تطويره؛ ليصبح متناغما مع الممارسات الدولية الجيدة، ومناسبا للواقع المحلي، ومن ثم البدء بتنفيذه وفق رسالة الهيئة الرامية إلى دعم القطاع من أجل الاستمرار في المحافظة على المستوى الذي يحقق المعايير الدولية.

رئيس الجلسة: أ.د. أحمد بن خلفان الرواحي

المقرر: د. محسن بن حمود الكندي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تجويد التعليم.
٢. دعم الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في تحقيق أهدافها وضمان جودة التعليم في السلطنة.
٣. مطالبة مؤسسات التعليم العالي بتوفير تقارير دورية عن التخصصات الجديدة ومدى ملاءمتها للواقع التعليمي.

الأفكار والمقترحات الواردة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

١. بناء تعريف واضح لجودة التعليم وجعله منطلقا لتحديد معايير الجودة ومؤشراتها.

مؤشرات الأداء لمؤسسات التعليم العالي الخاصة

- وزارة التعليم العالي

مشروع مؤشرات الأداء لمؤسسات التعليم العالي الخاصة

تقديم: الفاضلة / جوخة بنت عبدالله الشكيلية
وزارة التعليم العالي

إن للجـودة في التعليم العـالي مفهوماً متعدد الأبعـاد، ويتم قياس أداء مؤسسـات التعليـم العـالي وتقييمها أو أيا مـن برامجها وفق أساليـب ومنهجيات متعددة. وتتفاوت المنهجية المتبعة بين أساليب "نوعية" كتدقيق الجودة أو الاعتماد الأكاديمي، وأساليب "كمية" تُسهـل عملية القياس والمقارنة والتصنيف، من خـلال استخدام الاحصـاءات واستقراء البيانات النوعية بشكل كمي كما هو الحال في مشاريـع مؤشرات الأداء التـي تتبناها الدول لأغراض وأهداف مختلفـة، يأتي مـن بينها التعـرف علـى الأداء العـام للمؤسسات التعليميـة أو إجـراء دراسـات مقارنة لجوانب متعـددة في العملية التعليمية، بينمـا تستخدمها عدد من الـدول أو المؤسسات العالمية في تقييـم أداء مؤسسات التعليم العـالي وتصنيفها إما على نطاق محلي أو نطاق دولي حسب الأحوال.

يأتي مشـروع مؤشرات الأداء الذي بـدأت وزارة التعليم العالي في التحضير له منـذ العام ٢٠١١ م كمبادرة مهمة ذات أبعاد مختلفة يمكـن الاعتداد بهـا مستقبلاً لإجـراء قياس وطنـي لأداء القطاع التعليمـي في السلطنة. وكغيره من المشاريع بدأ العمل به من خلال أخـذ عينة تمثل وحدة متكاملة ومتسقة مـع بعضها البعض لتوفير بيانـات أكثر مصداقية وذات دلالات يمكن قياسها وتحليلها بشكل منسجم، لذا بدأ المشروع من خلال فحص المؤشرات في مؤسسات التعليم العـالي الخاصة وعددها عند بدايـة الفحص ٢٦ مؤسسة تعليـم عال خاصـة (١٩ كلية و٧ جامعات خاصـة). ولتقنين حجم التفـاوت في نوعية المؤسسـات (جامعة، كلية جامعيـة، كلية) فقد تم احتساب الكليـات التابعة للجامعات كوحـدات مستقلة لتسهيل دراسات المقارنة والتحليل ولتقنـين الفوارق الناتجة من استخدام الوحدة الأكبر-أي الجامعة.

اتسـم المشروع بمنهجية علمية نتجت عنها مؤشرات واقعية تطلبت الاطـلاع على الكثير مـن الوثائق الوطنية والتجـارب العالمية، وقد مـر المشروع بمراحـل متعددة من استخلاص الأهـداف، واشتقاق الغايات، وفحص مميـزات الأهداف والغايات ودراستها، واقتراح المؤشرات ومواءمتها واختبار خواصها، ثم اقترحت الأوزان المناسبة لـكل جانب. وقد تمخض عـن المشروع حزمة مـن المؤشرات وصل عددهـا إلى ١١٦ مؤشرا موزعا على عدد من الفعاليات والوظائف الأساسية للتعليـم العالي من أهمها: البرامـج التدريسية، وجودة التعلـم، والدعم الأكاديمي للطالب، والبحث العلمي، وتوفير الهيئة الأكاديميـة وغـير الأكاديمية، وتوفر المرافـق والخدمات التعليمية وغير التعليميـة الموجهة للطلبة والهيئة الأكاديميـة، ورضا الطلبة والأكاديميـين، والعالميـة، وعلاقـة المؤسسات بالمجتمـع، وتوظيف الخريجين.

وقـد وفـر تحليـل بيانـات المشـروع نتائـج كثـيرة وشاملـة، وزود بمعلومـات واسعة تتعلق بمجمـل أداء المؤسسـات الخاصة وتقييم الأهداف والغايات والمؤشرات، ثم وضحت فرص التطوير المنهجية الممكنة من نتائج المشروع، ووضعت بعض الاستنتاجات والتوصيات اللازمة، وبينت بعض الصعوبات والتحديات التي واجهت المشروع بشكل عام.

وخلص المشروع إلى نتائج مهمة حول الجوانب التي يتوجب التركيز عليهـا عند متابعة أداء المؤسسات من قبل الجهات المعنية بالدولة، والتي يتوجب على المؤسسات أخذ التدابير اللازمة لتحسين أدائها فيهـا، حيث إن قـراءة نتائج المشـروع في نسختـه الأولى أوضحت وجـود بعض أوجه الضعـف العام في أداء المؤسسـات في المؤشرات المتصلـة بالبحـث العلمي والإرشـاد الأكاديمي وتفاعـل الطلبة مع الهيئـات الاكاديميـة، والأنشطة المجتمعية وتوفـر الأكاديميين من حملـة الدكتوراه والحاصلين على الألقاب العلميـة العليا (الأستاذ والاستـاذ المشارك)، حيث كانت معدلات هذه المؤشرات منخفضة (أقـل من ٦٠٪)، بينما حققت المؤسسـات مؤشرات جيدة إلى حد ما (أكـثر من ٦٠٪) فيما يتعلق برضا الطلبـة ورضا الأكاديميين، وتوفر استراتيجيات التعليم وطرق التدريس المناسبة.

رئيس الجلسة : أ.د. أحمد بن خلفان الرواحي

المقرر: د. محسن بن حمود الكندي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من النقاشات:

١. تفعيل دور المجالس واللجان الطلابية باعتبارها إحدى مؤشرات قياس الأداء.

٢. تعزيز دور المرشد الأكاديمي في توجيه الطلبة ومساعدتهم في تحقيق متطلبات الأداء الأكاديمي.

٣. السعي إلى تطوير أنشطة مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع.

مشاريع تجويد التعليم المدرسي

- تجويد التعليم المدرسي
- المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين
- المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات
- تطوير المناهج الدراسية : عملية مستمرة
- مشروع تقييم المدارس في سلطنة عُمان

تجويد التعليم المدرسي

تجويد التعليم المدرسي

تقديم: د. راشد بن محمد الحجري
وزارة التربية والتعليم

تمكنت السلطنة خلال العقود الأربعة الأخيرة من توفير التعليم المجاني للمواطنين والمقيمين، فارتفعت معدلات التحاق الطلبة بالمدارس مقارنة بالمعدلات العالمية، ولاسيما في مرحلة التعليم الأساسي، وتطورت معدلات الانتقال بين المراحل الدراسية، وتحقق توفير فرص متساوية للحصول على التعليم من خلال تأكيد حق كل فرد في التعليم.

وبجانب ما تحقق إلى الآن؛ ما تزال الجهود مستمرة لتحسين نوعية التعليم وتطوير مستوى مخرجاته؛ نظرا لما يشهده المجتمع العُماني من تطورات متسارعة ومستمرة في مجالات الحياة؛ مما يدعو إلى تحسين نوعية التعليم ورفع كفاءته في ضوء تحديات العصر ومتطلباته وتطلعات المستقبل.

ولذلك بادرت وزارة التربية والتعليم إلى إجراء دراسات تقويمية للنظام التعليمي بالتعاون مع مؤسسات عالمية متخصصة، عززتها بالاطلاع على الأنظمة التعليمية في الدول التي حققت مستويات عالية في نتائج الاختبارات الدولية؛ بهدف إعداد خارطة الطريق المستقبلية لتجويد التعليم المدرسي.

ويُنتظر أن تقوم خارطة الطريق المستقبلية لتجويد التعليم المدرسي على عدد من المرتكزات لتضمن التكامل والنظرة الكلية للنظام التعليمي، ومن أبرز هذه المرتكزات: تطوير كفاءة الجوانب الإدارية والمالية في النظام، وتحسين مستويات أداء المعلمين، والرقي بمستوى الكوادر الإدارية والإشرافية، وتطوير المناهج وأنظمة التقويم والامتحانات، وإدارة أنظمة البيانات والمعلومات، وإعداد مؤشرات الأداء الرئيسية للنظام التعليمي، وتعزيز مستوى التواصل والتعاون مع الجهات المعنية بهدف تجويد مخرجات النظام التعليمي. وستنفذ خارطة الطريق المستقبلية عبر خطة مرحلية طويلة المدى، وستنبثق منها خطط إجرائية قصيرة المدى خلال الفترة القادمة. ومن المؤمل خلال هذه المراحل تحقيق تَحوّل ونقلة نوعية للنظام التعليمي في إطار تحسين جودة التعليم المدرسي، والعمل لتحقيق نتائج بارزة من أهمها: (١) تحسين مستويات مخرجات النظام التعليمي؛ لمواكبة المستويات العالمية، وإكساب الطلبة المهارات الأساسية التي تتطلبها مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل العُماني، و(٢) تطوير مستوى أداء الهيئة التدريسية، وكفاءة الكوادر الإدارية والإشرافية، و(٣) تحقيق مستوى جيد من التواصل والتعاون مع أولياء الأمور وغيرهم من المعنيين، و(٤) التحول من التركيز على المدخلات نحو التركيز على المخرجات.

رئيس الجلسة : سعادة د.منى بنت سالم الجردانية

المقررة : د.ريا بنت سالم المنذرية

الأفكار والمقترحات المستخلصة من المناقشات:

١. نشر نتائج الدراسات التقييمة لبرامج الوزارة ومشروعاتها للميدان التربوي بكل شفافية.
٢. تأكيد أهمية تهيئة البيئة الجاذبة للتعلم.
٣. تأكيد ضرورة تركيز جميع المشاريع على الجودة الشاملة.
٤. توفير أدلة للأداء في عمليات القياس والمحاسبة.
٥. التنسيق والتواصل المنظم بين جميع جهات الوزارة بما يجنبها تشتيت الجهود وازدواجيتها.
٦. إيجاد معالجات لنقاط الضعف الواردة في دراسة البنك الدولي.
٧. إيجاد خطة بديلة في حالة وجود آثار سلبية لتطبيق نظام تمهين التعليم.
٨. فتح برامج التأهيل التربوي للحد من توجه أبناء السلطنة إلى الخارج.
٩. تعيين المعلمين في محافظاتهم.
١٠. البدء بالتشعيب من الصف العاشر الأساسي بدلا من الصف الحادي عشر.
١١. تطبيق اختبارات لقياس قدرات طلبة الصف العاشر الأساسي وميولهم.
١٢. زيادة الأنشطة التطبيقية في المناهج الدراسية.
١٣. إعفاء المعلم من مهمة الإشراف على النشاط المدرسي؛ ليركز على عملية التدريس خاصة في الحلقة الأولى.
١٤. التركيز على اللغة العربية في بداية مراحل تعلم الطالب.
١٥. توفير بيئة مناسبة للتعلم للطلبة من ذوي الإعاقات المختلفة.
١٦. إعداد خطط لتنمية قدرات الطلبة ذوي الضعف التحصيلي؛ كي يصبحوا منتجين في مجتمعهم.
١٧. فتح فصول للتعليم ما قبل المدرسي في المدارس.
١٨. التركيز على الضوابط الخاصة بمشروع تمهين التعليم.
١٩. وضع خطط توعوية لأولياء الأمور للاهتمام بأبنائهم لرفع مستواهم التحصيلي.
٢٠. انتقاء الملتحقين بكليات التربية ممن لديهم الرغبة فقط في ذلك.
٢١. جعل مادة الموسيقى اختيارية من الصف الأول إلى العاشر.
٢٢. تخصيص قاعة لمجلس الآباء أو الأمهات يمارس فيها مهامه ونشاطاته في المدرسة.
٢٣. بناء صالات رياضية متكاملة في المدارس.

الأفكار والمقترحات الواردة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

١. الاهتمام بالتعليم والهيئة التدريسية والإدارية، وتوفير فرص تسمح للطلبة بالإبداع والابتكار.
٢. التركيز على تعزيز نقاط القوة لدى المتعلمين ومراعاة الفروق الفردية بينهم.
٣. تفعيل دور مجالس الآباء والمعلمين.

٤. تطوير البيئة المدرسية لتتوافر فيها الجاذبية اللازمة لتحبيب التلاميذ في المدرسة.
٥. الاستماع للمواطنين من خلال اللقاءات المنظمة ووسائل التواصل الاجتماعي.
٦. الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في التعليم مثل كوريا الجنوبية وفنلندا وكندا.
٧. تحسين مستوى الطلبة لتأهيلهم للدراسة في مؤسسات التعليم العالي.

المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين

تقديم: د. بدرية بنت محمد الندابية
وزارة التربية والتعليم

تهدف هذه الورقة إلى عرض الدراسات التي قامت بها الوزارة من أجل إنشاء المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، والوقوف على رؤية ورسالة وقيم المركز التخصصي، والأهداف التي يسعى المركز لتحقيقها، والأسس والمبادئ التي يبني عليها المركز برامجه، وآلية تنفيذ وطرح البرامج في المركز التخصصي. وستركز الورقة على مبررات إنشاء المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، ونوعية التدريب المقدم في برامج المركز وآلية تنفيذ وإعداد البرامج التدريبية المطروحة، والرؤية المستقبلية للمركز التخصصي، ودور المركز في تحقيق جودة التعليم.

ولقد حظي قطاع التعليم وموارده البشرية أكثر من غيره من القطاعات الأخرى في السلطنة بعناية كبيرة من لدن الحكومة وذلك إيمانا بأهمية التنمية المستدامة للكوادر الوطنية وتأهيلها بشكل مستمر يتوافق مع متطلبات العصر؛ لتكون قادرة على تلبية الحاجات والمتغيرات الوطنية، ومواكبة المستجدات العالمية.

وفي ضوء ذلك فقد تمكّنت السلطنة خلال فترة وجيزة من نشر مظلة التعليم في كل ربوعها من خلال بناء المدارس، وتعيين الكوادر الإدارية والفنية والتدريسية المؤهلة، وتوفير جميع المصادر والكتب والوسائل المعينة لتحقيق تعليم أفضل.

كما تمكّنت السلطنة من تحقيق نسبة مرتفعة في تعمين قطاع التعليم؛ إذ وصل عدد المعلمين خلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م (٥٢٨٢٢) معلماً ومعلمة، بالإضافة إلى (١٣٤٢٢) موظفا في الوظائف الفنية والإدارية المرتبطة بالتدريس، وفي ضوء ما يتطلبه هذا الجانب من اهتمام بالكوادر البشرية العاملة، فقد وجّه جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – برفع الميزانية المخصصة للإنماء المهني للهيئات التدريسية والوظائف المرتبطة بها في الحقل التربوي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، اعتبارا من العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م، من خلال توفير برامج تدريبية نوعية من ناحية التخطيط والتصميم والتنفيذ؛ وذلك من أجل دعم هذه البرامج، وصقل المهارات الأكاديمية والتخصصية والتربوية، وتحسين جودة الأداء التعليمي في المدارس وتطويره، وقياس الأثر التربوي والتعليمي المتوقع منها.

وإدراكا من وزارة التربية والتعليم بالتحديات التي تواجهها في كافة قطاعاتها التربوية المختلفة، وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب التأهيلية والتدريبية للهيئات التدريسية والوظائف المرتبطة بها، وإعطائها الأولوية في خططها وبرامجها التطويرية، فقد سعت إلى تنفيذ مشروع وطني طموح للنهوض بقطاع التنمية المهنية لتطوير النظام التعليمي، يتمثل في إنشاء مركز تخصصي للتدريب المهني للمعلمين يعنى بالارتقاء بالمعلم وصقل مهاراته وقياس أدائه، وإيجاد آليات وخطط واضحة لتدريبه ومتابعة وتحليل أدائه في الحقل التربوي.

رئيس الجلسة : سعادة الشيخ محمد بن حمدان التوبي
المقرر: الفاضل أحمد بن حميد بن الذيب التوبي

الأفكار والمقترحات المستخلصة من المناقشات:

١. جعل تدريب جميع المعلمين مطلبا أساسيا ارتقاء بمستوياتهم.
٢. غرس ثقافة الانتماء الوظيفي وضرورة التركيز عليها ضمن برامج المركز.
٣. الاهتمام بالمهارات المرتبطة بالشخصية والسلوك لدى المتدرب.
٤. تحديد الاحتياجات التدريبية من خلال القيام بعمليات مسح لمعرفتها.
٥. مراعاة الاحتياجات التدريبية للمتدرب عند التحاقه بالمركز التخصصي للتدريب المهني.
٦. بناء أسس معتمدة لتقويم المتدربين بوسائل متنوعة منها الاختبارات.
٧. إيجاد آلية لضمان عدم انتقال المعلم المتدرّب من مدرسته؛ لأهمية وجوده هناك باعتباره مرجعا لعملية التطوير في المدرسة.
٨. وضع آلية معينة لاختيار المتدرّبين في البرامج تتيح مبدأ التنافسية وتكافؤ الفرص.
٩. الحرص على جودة البرامج التدريبية المقدمة وفق معايير محددة.
١٠. إيجاد بديل لشريك المركز في المدرسة في حالة انتقال المعلم الأول منها لأي مدرسة أو وظيفة أخرى.
١١. وضع آلية لضمان متابعة المعلم في نقل أثر التدريب إلى زملائه.
١٢. تجنب وجود ازدواجية في مهام المركز وعمل المديرية العامة لتنمية الموارد البشرية.
١٣. استقطاب مدرّبين متخصّصين على مستوى عال للقيام بمهمة التدريب.
١٤. نشر التعريف بالمركز التخصّصي للتدريب المهني للمعلمين عبر وسائل الإعلام المختلفة.
١٥. إعطاء نصيب من التدريب للوظائف الأخرى التي لا يشملها التدريب وغير المرتبطة مباشرة بالمعلّم.
١٦. تغيير اسم الشهادة التي يمنحها المركز بما يتناسب مع اختصاصات المركز.
١٧. إنشاء فروع للمركز التخصصي في بعض محافظات السلطنة الأخرى.
١٨. قيام المركز بالدور الإشرافي على المعلم بدلا من تعددية الإشراف عليه؛ ليكون قريبا من احتياجاته التدريبية.
١٩. تجنب تأثير تدريب المعلمين في تنفيذ المنهج الدراسي.
٢٠. مراعاة عدم وجود تعارض بين مسئوليات المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين ومركز التدريب الرئيس.
٢١. وضع آليات لانتظام المشاركين في حضور البرامج التدريبية لتجنب الهدر في الإنفاق.
٢٢. إلحاق المعلمين ذوي الأداء الوظيفي المنخفض بدورات المركز التخصصي لتدريب المعلمين.

المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات

تقديم: د. زوينة بنت صالح المسكرية
وزارة التربية والتعليم

تتمثل الغاية الأساسية من إنشاء المركز في توفير نظام للتقويم والامتحانات يحظى بثقة المجتمع، ويسهم في توفير معلومات وبيانات لواضعي السياسات التربوية تتعلق بمخرجات التعلّم، وما يسبقها من عمليات.

وتتضمن رسالة المركز تمكين الطلبة من الالتحاق بسوق العمل أو بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان وخارجها، حيث يكثّف المركز جهوده لتحقيقها.

فقد ظهرت الحاجة إلى إنشاء مركز وطني للتقويم التربوي والامتحانات في السلطنة في ظل الاهتمام الكبير الذي يلقاه التقويم التربوي في معظم دول العالم؛ لما له من دور في تحديد السياسات التعليمية، واستجابة للتحديات التي يعانيها المجتمع التربوي في السلطنة في تحديد المعوقات المؤثرة في التحصيل الدراسي بشكل دقيق وموضوعي، بسبب غياب مقاييس الأداء المقننة، وأدوات التشخيص الموضوعية، وعدم وجود معايير واضحة ومحددة للكشف عن حدوث التعلم ودرجة تحقق أهدافه، والافتقار إلى مؤشرات صادقة وثابتة تعكس مدى جودة مخرجات التعليم المدرسي، يُعتمد عليها في إجراء البحوث والدراسات التربوية، لتسهم في رفع كفاءة العملية التعليمية، وتوفير المرونة والقدرة على اتخاذ القرارات والتشريعات والقوانين المساندة لها، وتطوير المنظومة التعليمية بشكل عام، من خلال توفير مؤشرات صادقة للأداء الحقيقي لتعلم الطلبة في الصفوف (١-١٢).

وتتناول هذه الورقة خمسة محاور، الأول المضمون ومبررات إنشاء المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات، والثاني اختصاصات المركز، والثالث الأهداف المتوقع تحقيقها من انشاء المركز، والرابع المكونات الأربعة الأساسية لإنشاء المركز وهي: الرؤية وبناء القدرات، والإطار الوطني للمؤهلات المدرسية، والبحوث والتحليل الإحصائي ومنصة تقنية المعلومات، والخامس التحديات الرئيسية التي تواجه إنشاء المركز.

رئيس الجلسة: د. علي بن حسن اللواتيا
المقررة: د. أمل بنت عبيد المجينية

الأفكار والمقترحات المستخلصة من المناقشات:

١. أهمية مراجعة نظام التقويم التربوي المطبق حالياً بوزارة التربية والتعليم والنظر في إمكانية إلغاءه لتحسين المخرجات.
٢. وضع خطة تقييمية بصفة عاجلة للوقوف على أسباب انخفاض مستوى التعليم بسلطنة عمان حسب المؤشرات العالمية فيما يتعلق بنظام التقويم التربوي.
٣. أهمية التوسع في اختصاصات المركز الوطني للتقويم التربوي بحيث يقوم بمهام أكبر مما كانت تقوم به المديرية العامة للتقويم التربوي بوزارة التربية والتعليم وذلك للوقوف على التحديات والصعوبات التي تواجه نظام التعليم في السلطنة والعمل على رفع مستوى مخرجات التعليم المدرسي.

تطوير المناهج الدراسية : عملية مستمرة

تقديم: د. حمد بن مسلم البوسعيدي
وزارة التربية والتعليم

تعد المناهج الدراسية إحدى أهم مكونات منظومة العمل التربوي، إذ تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة للتعليم، وتزويد المتعلم بجملة من المعارف في مختلف المجالات، وتنمية مهاراته وصقل قدراته وتقويم سلوكه.

ويعد الإطار العام للمناهج الدراسية ووثيقة المنهج الدراسي للمواد المختلفة، الأساس المنظم لعناصر المنهج وعمليات تطويره. ويتناولان المتعلم وما ينبغي أن يكتسبه من معارف ومهارات واتجاهات وقيم، كما يتناولان المنهج من حيث: فلسفته، وأهدافه، ومحتواه، وأساليب التعليم، والمصادر والمواد التعليمية، وأساليب التقويم، تأتي بعد ذلك مصفوفات المدى والتتابع لجميع المواد الدراسية، التي شملت الأهداف والمحاور والموضوعات والمفردات، مع الحرص على تحقيق التكامل الأفقي بين المواد التي تدرس في الصف نفسه، وبين الدروس في كل مادة، والتكامل الرأسي على مستوى موضوعات المادة الواحدة، وعلى مستوى المواد الأخرى عبر الصفوف المختلفة، والسعي نحو إدخال بعض المفاهيم والقيم والمهارات المناسبة ضمن المناهج الدراسية.

ولكي تحافظ المناهج على أهميتها في منظومة العمل التربوي كان لا بد من تطويرها باستمرار، من حيث الأهداف والمحتوى والأنشطة والأمثلة والصور والرسومات، والوسائل التعليمية والمصادر والتقنيات المستخدمة في التدريس، ومن حيث أساليب تقويم تعلم الطلبة، دون إغفال تغذية البرامج التدريبية للمعلمين بجوانب التطوير.

وبناءً على ما أنجز من دراسات وبحوث، وتقويم لمنظومة العمل التربوي في السلطنة، وما نجم عنها من توصيات، شرعت الوزارة في تطوير شامل لوثائق المناهج الدراسية من خلال مشروع المعايير التعليمية، الذي يهدف إلى تطوير شامل للمناهج العُمانية، بما يعالج التوجهات الحالية للمناهج الدراسية، ويراعي المستجدات التربوية والعلمية في مجالات المناهج وأساليب تدريسها.

وقد أُنجزت المرحلة الأولى من هذا المشروع، وتضمنت بناء الإطار العام للمناهج الذي يحوي ما ينبغي أن يكتسبه الطلبة من معارف ومهارات وقيم في المجالات المختلفة، وشرعت الوزارة في المرحلة الثانية التي تركز على بناء مصفوفات المدى والتتابع للمواد المختلفة في الصفوف الدراسية، وبعد الانتهاء من بناء هذه الوثائق سيبدأ العمل في تحديد مؤشرات الأداء اللازمة لمتابعة تقدم تعلم الطلبة، ومواءمة ذلك مع المعايير المهنية للمعلمين.

رئيس الجلسة: د. حمد بن هاشم الذهب

المقررة: د. فاطمة بنت يوسف البوسعيدية

الأفكار والمقترحات المستخلصة من المناقشات:

١. مراعاة التسلسل التراكمي في بناء مهارات اللغة الإنجليزية من الصف الأول الأساسي إلى الصف الثاني عشر.
٢. تطبيق مهارات اللغة الإنجليزية واللغة العربية من خلال الممارسة المستمرة والتطبيق الوظيفي داخل غرفة الدراسة.
٣. معالجة ضعف مستويات الطلبة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية لضمان جاهزيتهم للدراسة في مؤسسات التعليم العالي.
٤. سد الفجوة بين مخرجات التعليم المدرسي ومدخلات التعليم العالي.
٥. تهيئة الطلبة في مراحل التعليم المدرسي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
٦. توجيه طلبة الصف العاشر وإرشادهم في اختيار مجالات تخصصاتهم من خلال برامج تثقيفية تقدمها الوزارة قبل الصف العاشر.
٧. تعزيز دور المجتمع المحلي في عملية التطوير الشاملة التي تشهدها المناهج.
٨. تعزيز التربية السلوكية والقيم الإسلامية الأصيلة.
٩. جعل بعض المقررات التي يدرسها الطلبة اختيارية كالموسيقى والفنون التشكيلية.
١٠. الاهتمام بالبرامج المقدمة في رياض الأطفال بحيث يشملها التطوير الذي تتبناه وزارة التربية والتعليم.
١١. تبني وزارة التربية والتعليم خطة لتحبيب الناشئة في القراءة الحرة الهادفة من خلال نشر المكتبات الصفية وتعزيز ثقافة القراءة.
١٢. تعزيز شراكة الطلبة في عملية تطوير المناهج من خلال الاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم في المناهج الدراسية.
١٣. جعل اللغة العربية الفصحى هي لغة التعليم والتواصل بين المعلم وطلبته.
١٤. إدخال وسائل التقانة الحديثة في المناهج وتبني التعلم التكنلوجي والتعليم المبرمج والتعلم الشبكي.
١٥. جعل مدارس الحلقة الأولى حاضنة لبرامج طفل ما قبل المدرسة من خلال برامج خاصة تهيئ الطفل للدخول في برامج التعليم الأساسي.
١٦. الاهتمام بالبيئات التعليمية في عملية التطوير بحيث تكون بيئات جاذبة للعملية التعليمية التعلمية.
١٧. التركيز على تدريب المعلم في أثناء الخدمة لتعزيز الأدوار التي يجب أن يقوم بها وفق المستجدات الحديثة للتربية والتعليم.
١٨. التأكد من كفاءة لجان تأليف الكتب المدرسية في أداء المهمة الموكلة إليها.
١٩. تقديم التدريبات اللغوية الكافية في منهاج اللغة الإنجليزية ليؤهل الطالب لأداء الاختبارات.
٢٠. إعادة هيكلة اليوم المدرسي بحيث يخصص نصيب للأنشطة المدرسية ودروس التقوية دون الإخلال بالمناهج الدراسية.

٢١. إعادة توزيع نصاب مواد الكيمياء والفيزياء والأحياء في الصفين الحادي عشر والثاني عشر.
٢٢. غرس ثقافة العمل التطوعي من خلال المنهاج الدراسي.
٢٣. زيادة عدد معلمي التربية الرياضية في المدارس والحصص الدراسية المخصصة لها.
٢٤. إعداد أشرطة فيديو للمهارات الرياضية وتوفيرها في جميع المدارس.

الأفكار والمقترحات الواردة عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

١. إبراز التاريخ العماني في المناهج المدرسية.
٢. وضع معايير لتقويم مناهج المدارس العالمية تتضمن المبادئ والقيم التي يقوم عليها المجتمع.
٣. الاستفادة من بعض مناهج المدارس الخاصة.
٤. تطوير مناهج العلوم والرياضيات.
٥. تطوير المناهج بما يتماشى مع متطلبات العصر، ويساعد الطلبة على تطوير شخصياتهم.
٦. غرس القيم العمانية الأصيلة وبناء المناهج وفق رؤية واقعية لما يوجد في الميدان التربوي من مؤشرات.

مشروع تقييم المدارس في سلطنة عُمان

تقديم: د. أحمد بن محمد الهنائي
وزارة التربية والتعليم

تناقش هذه الورقة تجربة السلطنة في مجال تقييم المدارس في ثلاثة أقسام رئيسة. يناقش القسم الأول ظهور نظام تطوير الأداء المدرسي في عُمان، الذي صاحب مشروع تطوير التعليم العام في الخطة الخمسية السادسة؛ بغية ربط التقييم بضمان تحقق الأهداف الاستراتيجية للتطوير، وذلك بالتعاون مع مؤسسة أوفستد البريطانية بوصفه بيت خبرة أجنبي منذ عام ٢٠٠٢م. كما تستعرض المنهج المتبع في التقييم وهيكلة النظم الإدارية والفنية التي راعت مكونات النظام التعليمي والمناخ الثقافي لعملية التقييم، وأهم التحديات التي تعترض تطبيقه.

وفي القسم الثاني تمت مناقشة أهم التوجهات، والتجارب العالمية في مجال تقييم المدارس (school evaluation) كمؤشر يغذي النظرة المستقبلية لتقييم المدارس العُمانية. أما القسم الثالث فيستعرض المقترحات المستقبلية لتطوير تجربة السلطنة في مجال تقييم المدارس وفق توصيات ونتائج الدراسات في هذا الشأن، وللتغلب على التحديات التي أفرزتها التجربة السابقة في مجال تقييم المدارس آخذة في الاعتبار نضج التجربة السابقة وتحقق الكثير من المقومات البنيوية والقدرات الفنية التي لم تكن متوفرة عند بداية تطبيق النظام.

وجدير بالذكر أن الأنظمة التربوية في بلدان مختلفة عمدت إلى تقييم جودة أنظمتها التعليمية بغية تحقيق التميز في عمليتي التعليم والتعلّم، وذلك وفق طرق ممنهجة تضمن الدقة والمصداقية في عمليات التقييم. وتتمثل الغاية من التقييم في ضمان تحقق الجودة والتميز في الخدمة التعليمية المقدمة.

كما أن الأدبيات في هذا المجال تطرح تنوعا في الهياكل التنظيمية ومناهج العمل والطرق المتبعة التي تتم من خلالها عمليات التقييم، إذ إن ذلك يعتمد على تطوير أنظمة تقييم تتلاءم مع النظام التربوي في البلد، وتتلاءم مع تطوير القدرات التقييمية للكادر التربوي.

وعلاوة على ذلك فإن معظم الأنظمة التربوية تعتمد على المزج بين التقييم الداخلي والتقييم الخارجي، بالإضافة إلى أن نجاح عمليات التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على وجود فهم مشترك بين أصحاب الشأن بالغاية من التقييم وعلى الطاقات والقدرات التقييمية للقائمين على عمليات التقييم.

رئيس الجلسة : د. علي بن حسن اللواتيا
المقررة : د. أمل بنت عبيد المجينية

تمحورت المداخلات والمناقشات حول هذه الورقة في
جانب الاستيضاح و الاستفسار و لم يتم رصد أفكار
يمكن الأخذ بها.

ملخص التقرير الإعلامي للندوة

حرصت الأمانة العامة لمجلس التعليم واللجان المنظمة للندوة على تغطيتها إعلاميا قبل و أثناء و بعد انعقادها، و ذلك وفق خطة إعلامية أعدت لهذا الغرض، حيث تم استخدام مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في الصحف المحلية الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية، وعبر استخدام وسائل التقنية الحديثة للتواصل الاجتماعي.

و فيما يلي ملخص لأهم التغطيات الإعلامية للندوة:

أولاً: التغطية الإعلامية قبل انعقاد الندوة عبر الصحف المحلية الصادرة باللغتين العربية و الإنجليزية:

نوع التغطية	التغطية	تاريخ النشر	المتحدثون	الوسيلة
التغطية القبلية	توجيه الدعوة إلى الصحف المحلية لحضور المؤتمر الصحفي لندوة التعليم في سلطنة عمان :الطريق إلى المستقبل.	الخميس ١١ / ٩ / ٢٠١٤م	-	الصحف المحلية الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية
	خبر تقديمي عن تنظيم المؤتمر الصحفي لهذه الندوة	الأحد ١٤ / ٩ / ٢٠١٤م	-	
	انعقاد المؤتمر الصحفي في قاعة الاجتماعات بوزارة التعليم العالي، بحضور سعادة الدكتور أمين عام مجلس التعليم وبعض أعضاء مجلس التعليم ورؤساء اللجان المشكلة لهذه الندوة وأعضاء اللجنة الإعلامية وممثلي وسائل الإعلام المحلية، وتم الحديث في المؤتمر الصحفي عن انعقاد هذه الندوة، وأهميتها، ومحاورها وأعداد المشاركين والمستهدفين وغيرها من الجوانب.	الثلاثاء ١٦ / ٩ / ٢٠١٤م	سعادة الدكتور أمين عام مجلس التعليم ورؤساء اللجان	
	مخاطبة الصحف المحلية لحضور فعاليات ندوة "التعليم في سلطنة عمان: الطريق إلى المستقبل" وتغطية فعالياتها في أيامها الثلاث.	الاثنين ١٣ / ١٠ / ٢٠١٤م		
	نشر خبر مفصل عن انعقاد الندوة متضمناً اسم راعي حفل الافتتاح ، وأهداف الندوة، ومحاورها، وعناوين أوراق العمل المقدمة في الندوة، ومكان الانعقاد، وعدد المشاركين، والمستهدفين، وغيرها من المعلومات.	الثلاثاء صباح انعقاد الندوة ١٤ / ١٠ / ٢٠١٤م	-	

ثانياً: التغطية الإعلامية أثناء الندوة عبر الصحف المحلية الصادرة باللغتين العربية و الإنجليزية:

نوع التغطية	التغطية	تاريخ النشر	المتحدثون	الوسيلة
التغطية أثناء الندوة	تغطية فعاليات اليوم الأول للندوة متضمناً : • تصريح صاحب السمو السيد راعي المناسبة. • لقاءات مع عدد من أصحاب المعالي الوزراء، والحضور. • الكلمات الافتتاحية . • لقاءات مع المستهدفين والحضور. • عناوين أوراق اليوم الأول وملخصاتها. • لقاءات مع عدد من أعضاء اللجنة الرئيسية المنظمة . • التقديم لفعاليات اليوم الثاني للندوة من حيث التعريف بمحاور اليوم الثاني وأوراق العمل المقدمة فيها. • الصور الفوتغرافية المصاحبة.	الأربعاء ١٥ / ١٠ / ٢٠١٤م	• صاحب السمو السيد أسعد بن طارق آل سعيد الموقر راعي المناسبة • معالي الدكتورة وزيرة التعليم العالي و معالي الدكتورة وزيرة التربية والتعليم • سعادة الدكتور أمين عام مجلس التعليم • الحضور	الصحف المحلية الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية

نوع التغطية	التغطية	تاريخ النشر	المتحدثون	الوسيلة
التغطية أثناء الندوة	تغطية فعاليات اليوم الثاني للندوة متضمناً: • التقديم لاختتام الندوة. • برنامج الحفل الختامي. • ملخص أوراق عمل اليوم الثاني. • لقاءات مع المستهدفين ومقدمي أوراق العمل. • الصور الفوتغرافية المصاحبة.	الخميس ١٦ / ١٠ / ٢٠١٤م	• تصريح لمعالي الدكتورة وزيرة التربية والتعليم الموقرة عن انعقاد هذه الندوة. • بعض مقدمي أوراق العمل • التربويون حاضري الندوة.	الصحف المحلية الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية
	تغطية فعاليات اليوم الختامي للندوة برعاية معالي الدكتور رئيس مجلس الدولة الموقر ، متضمنا : • الكلمة الختامية للجنة المنظمة التي ألقاها سعادة الدكتور أمين عام مجلس التعليم. • البيان الختامي للندوة الذي ألقاه الدكتور رئيس اللجنة العلمية للندوة. • ملخص أوراق عمل اليوم الثالث للندوة. • الصور الفوتغرافية المصاحبة.	الخميس ١٦ / ١٠ / ٢٠١٤م		

ثالثاً: التغطية الإعلامية قبل و أثناء وبعد انعقاد الندوة عبر وسائل الإعلام المرئية و المسموعة:

اليوم	البرنامج	الضيف
الاثنين ١٣ / ١٠ / ٢٠١٤م	صباح الخير (إذاعة سلطنة عمان)	د.سالم بن زويد الهاشمي
	هلا أف أم	د.هلال بن سعيد الشيذاني
	من عمان (تلفزيون سلطنة عمان)	سعادة د.سعيد بن حمد الربيعي
الثلاثاء ١٤ / ١٠ / ٢٠١٤م	صباح الشباب (إذاعة الشباب)	د.هلال بن سعيد الشيذاني
	صباح الوصال (قناة الوصال)	د.سالم بن زويد الهاشمي
	تقرير إخباري في إذاعة سلطنة عمان	
	تقرير إخباري في تلفزيون سلطنة عمان	
	ضيف أخبار الخامسة (تلفزيون سلطنة عمان)	سعادة د.عبدالله بن محمد الصارمي
	ربط إذاعي مباشر (إذاعة سلطنة عمان)	سعادة د.سعيد بن حمد الربيعي
	من عمان (تلفزيون سلطنة عمان)	د.عامر بن عوض الرواس
	قناة عمان مباشر (تلفزيون سلطنة عمان)	نقل مباشر لحفل الإفتتاح والجلسة الأولى
الأربعاء ١٥ / ١٠ / ٢٠١٤م	صباح الخير (إذاعة سلطنة عمان)	د.سناء بنت سبيل البلوشية

الأربعاء ١٥ / ١٠ / ٢٠١٤م	منتدى الوصال (قناة الوصال)	د. سيف بن أحمد الرواحي و د. بدر بن حمود الخروصي
	البث المباشر (إذاعة سلطنة عمان)	سعادة د.سعيدبن حمد الربيعي و د.سالم بن رضا رضوي
	تقرير إخباري في إذاعة سلطنة عمان	
	تقرير إخباري في تلفزيون سلطنة عمان	
	من عمان (تلفزيون سلطنة عمان)	سعادة د.حمود بن خلفان الحارثي
	عمان مباشر	نقل مباشر للجلسة العامة
	قناة مجان	د.محمد بن سيف البوسعيدي
الخميس ١٦ / ١٠ / ٢٠١٤م	تقرير في إذاعة سلطنة عمان	
	تقرير في تلفزيون سلطنة عمان	
	في رحاب المساء (إذاعة سلطنة عمان)	د.هلال بن سعيد الشيذاني
	مساءكم أحلى (إذاعة الشباب)	سعادة د. سعيد بن حمد الربيعي
	ربط إذاعي مباشر	د.سالم بن زويد الهاشمي
	عمان مباشر	نقل مباشر لحفل الختام
الاثنين ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٤م	شؤون الساعة (تلفزيون سلطنة عمان)	سعادة د. سعيد بن حمد الربيعي
الثلاثاء ٢١ / ١٠ / ٢٠١٤م	قناة مجان	سعادة د. سعيد بن حمد الربيعي و سعادة د. حمود بن خلفان الحارثي و سعادة د. عبد الله بن محمد الصارمي
الأربعاء ٢٢ / ١٠ / ٢٠١٤م	هلا أف أم	سعادة د.سعيد بن حمد الربيعي و د. هلال بن سعيد الشيذاني

رابعاً: تفاعل المجتمع مع الندوة عبر استخدام التقنية الحديثة للتواصل الاجتماعي:

تويتر:

- دُشن الحساب بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٤م ، وبلغ عدد متابعيه بعد ختام الندوة ٣٠٠٩ متابع (حتى لحظة كتابة هذا التقرير).
- تم رفع ٧٠ مادة من الوسائط المتعددة عبر الحساب (صور،مقاطع فيديو).
- بحسب خدمة التحليلات التي يقدمها تويتر فقد حصلت تغريدات تغطية الندوة على نسبة (مشاهدة) تجاوزت ١,٠٠٠ الألف مشاهدة لكل تغريدة وهي نسبة كبيرة وإيجابية.
- بلغت أعداد إعادة التغريد (retweet) ١,٣٠٠ إعادة، كما بلغت التفضيلات (favorite) ٩٤٩ تفضيلاً لتغريدات الندوة.
- بلغ عدد الردود على تغريدات حساب المجلس وخاصةً خلال أيام الندوة الثلاثة ١٧٥ رداً.
- الردود العامة على تغريدات تغطية الحساب لندوة التعليم في سلطنة عمان في وسم: #الطريق_إلى_المستقبل بلغت حوالي ٧,٠٠٠ آلاف تغريدة.

الفيس بوك:

- بلغت تسجيلات الإعجاب لصفحة المجلس على الفيس بوك ٧٤٥ (عدد المعجبين/المتابعين).
- شهدت الصفحة تفاعلا أكبر وزيادة في عدد المعجبين بالتزامن مع الندوة حيث بلغت تسجيلات الإعجاب ٣١٧.

انستجرام:

- بلغ عدد المتابعين: ٧٥ متابعاً.
- بلغت عدد مرات الإعجاب لصور الحساب: ٥٥٤.

اليوتيوب :

- عدد المشاهدة الإجمالية للقناة (يشمل جميع المقاطع) : ١,٣٢٠ مشاهدة.
- عدد المشتركين في قناة مجلس التعليم : ٢٤ مشتركاً.

الخاتمة

عرض هذا التقرير فعاليات الندوة الوطنية «**التعليم في سلطنة عمان: الطريق إلى المستقبل**» التي عقدت بحمد الله وتوفيقه في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ ذي الحجة ١٤٣٥هـ ، الموافق ١٤ الى ١٦ أكتوبر ٢٠١٤م، حيث هدفت إلى عرض المبادرات والمشاريع والدراسات التطويرية المتعلقة بالنظام التعليمي في السلطنة بشقيه المدرسي والعالي التي أشرف على إعدادها مجلس التعليم، وقدمها المختصون في الجهات الحكومية المعنية بقطاع التعليم حيث عمل على إعداد هذه المشاريع وإجراء الدراسات لجان وفرق عمل مشتركة من هذه الجهات، وقدمت من خلال عدد من أوراق العمل استعرضت بالتفصيل كل تلك المشاريع والدراسات.

لقد تمحور الهدف الرئيس للندوة حول رصد ملاحظات وآراء ومقترحات المعنيين بالتعليم والمهتمين به والطلبة وأولياء الأمور المتعلقة بتلك المبادرات والمشاريع، وذلك من خلال المناقشات التي أتيحت للحضور في أثناء الجلسات، أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي التي تتبعت أعمال الندوة وجلساتها.

وقد عنيت اللجنة العلمية للندوة برصد كل هذه الأفكار والمقترحات وجمعها وتصنيفها حسب محاور الندوة؛ من أجل تحسين وثائق هذه المشاريع وتطويرها لتسهيل العمل بها وتطبيقها.

وإدراكاً لأهمية الرجع الميداني حول الآراء والمقترحات التي رصدت – نظرا لاحتوائها على الكثير من الأفكار والرؤى التي يمكنها تجويد تلك المشاريع والمبادرات، مع كيفية تطبيقها في الحقل التربوي – فقد تم الحرص على إرسال الآراء والمقترحات والرؤى إلى كل اللجان وفرق العمل التي قدمت المبادرات والمشاريع؛ لدراستها والاستفادة منها؛ وسيتم تقديم تلك المشاريع بشكلها النهائي إلى مجلس التعليم لإقرارها ورفعها للجهات والمجالس المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها.

داعين الله عز وجل أن يوفق الجميع للنهوض بالتعليم في السلطنة والرقي به إلى مستويات عالية من الجودة.

اللجان المنظمة للندوة

اللجنة الرئيسية	
سعادة الدكتور/سعيد بن حمد الربيعي	رئيساً
الدكتور/ أحمد بن محمد الهنائي	عضواً
الدكتور/ سالم بن رضا رضوي	عضواً
الدكتور/ حمد بن هلال اليحمدي	عضواً
الدكتور/ عبدالحكيم بن هلال الإسماعيلي	عضواً
الفاضل/ خالد بن محمد الزبير	عضواً
الفاضلة/ شريفة بنت مسلم البرعمية	عضواً
الدكتورة/ سناء بنت سبيل البلوشية	عضواً
الدكتورة/ هناء بنت محمد أمين	عضواً
الفاضلة/ جوخة بنت عبدالله الشكيلية	عضواً
الفاضل/ جابر بن حمد الغنيمي	عضواً
الدكتور/ هلال بن سعيد الشيذاني	عضواً
الدكتور/ سالم بن زويد الهاشمي	عضواً
الفاضل/ عبدالكريم بن إبراهيم الميمني	مقرراً

اللجنة العلمية	
الدكتور/ سالم بن زويد الهاشمي	رئيساً
الدكتور/ راشد بن محمد الحجري	عضواً
الدكتورة/ هناء بنت محمد أمين	عضواً
الدكتور/ محمد بن خميس الفارسي	عضواً
الدكتور/ محسن بن حمود الكندي	عضواً
الدكتور/ عبدالله بن مسلم الهاشمي	عضواً
الدكتور/ محمد بن طالب الكيومي	عضواً
الفاضلة/ رحمة بنت سعيد الهدابية	عضواً
الدكتور/ محمد بن سيف البوسعيدي	عضواً
الفاضلة/ منى بنت حبراس السليمية	عضواً ومقرراً

اللجنة الإعلامية	
الدكتور/ هلال بن سعيد الشيذاني	رئيساً
الفاضل/ موسى بن خميس البلوشي	عضواً
الدكتورة/ عائشة بنت علي العلوية	عضواً
الفاضل/ علي بن ناصر السنيدي	عضواً
الفاضل/ الحسن بن سالم الصبحي	عضواً
الفاضل/ محمد بن خلفان الشكري	عضواً
الفاضلة/ نصرة بنت ياسر المعمرية	عضواً
الفاضل/ موسى بن جعفر البوسعيدي	عضواً
الفاضلة/ سامية بنت حمد السعيدية	عضواً ومقرراً

اللجنة الإدارية والمالية	
الفاضل/ جابر بن حمد الغنيمي	رئيساً
الفاضلة/ شمساء بنت سيف المنجية	عضواً
الفاضل/ مصطفى بن خلف النبهاني	عضواً
الفاضل/ نعُمان بن محمد الرحبي	عضواً
السيدة/ غصون بنت بدر البوسعيدية	عضواً ومقرراً

صور من فعاليات الندوة

تم بحمد اللّه،

التعليم أساس التنمية

www.educouncil.gov.om

educounciloman omaneducouncil omaneducouncil omaneducouncil